

الكلمة الأخيرة

زيارة قابوس لإيران وفشل الغزوة الامبريالية الرجعية على ثورة ظفار

الزيارة الاخيرة التي قام بها قابوس - سلطان عمان - لإيران تطرح سؤالاً بسيطاً : لماذا اضطر قابوس لمل هذه الزيارة بعد اسابيع من الغزو الإيراني لأقليم ظفار وسارافقه من اعلانات حول الانتصارات الباهرة على طريق «انهاء الثورة»؟

والجواب بسيط هو ايضا . بعد اكثر من شهرين على وجود ثلاثة الاف ضابط وجندي إيراني في ظفار ، لازالت مجيوع القوى الامبريالية والرجعية المتكاثبة على الثورة عاجزة عن احراز اي تقدم فعلي . في مطلع الحملة ، أعلن الشاهانه سوف يصفي الثورة في غضون اسبوع . وبعد اسابيع من الحملة الإيرانية ، صدرت البيانات تقول بان القوات الإيرانية - التي تعاون القوات البريطانية والمرتزقة - تمكنت من فتح «الخط الأحمر» - أي الطريق بين صلالة وثمرت ومسقط . هناك حوالي ١٢ الف من قوات الانكليز والمرتزقة وثلاثة الاف من القوات الإيرانية نجابه ، حسب ادعاء السلطة ، لا يزيد عن ٦٠٠ مقاتل للجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بناف اليهم حوالي الف من افراد الميليشيا . ورغم القصف الجوي المستمر للطيران العسكري البريطاني ورغم سياسة تجويع الريف بواسطة الحصار الاقتصادي ، ورغم الدعم الامبريالي والرجعي العربي ، عكس ما انجزته عمليات القوات الإيرانية هو «فتح» طريق صلالة - ثمرت - مسقط . وهذا يعني - بلفظة الواقع الحقيقية - عودة بعض قوات الانكليز والمرتزقة والإيرانيين إلى احتلال المواقع على خط يزيد طولها بين صلالة وثمرت وحدها على ٣٥ ميل ، لم تدع الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي مرة انها تسيطر عليه سيطرة مطلقة من اقصاه إلى اقصاه .

والا هم من ذلك ان جميع مواقع القوات الإيرانية على «الخط الأحمر» محاصرة باعتراف صحفيين حياديين زاروا المنطقة مؤخرا . يقول جوزف فنتيت ، مراسل «الايورفر» البريطانية - الذي زار عمان مؤخرا - «التوة الإيرانية المكونة من ٩٠٠ جندي متركزة في كل موقع ترد على عمليات القناصة بقصف مدافع الهاون والدوريات الكثيفة . اما شاحنات اللاندروفر والبدفورد ، فانها محملة بالكميات الرمل لاستيعاب انفجارات الالفام ...» وتأتي بيانات عمليات قوات جيش التحرير الشعبي لتدليل يوميا على كثافة العمليات التي يشنها المناضلون ضد المواقع الإيرانية - البريطانية - القابوسية على «الخط الأحمر» .

وفي الوقت نفسه ، لا زالت باقي مناطق ظفار مشتعلة والمبادرة فيها بيد قوات الثورة . ولا تزال قوات الغزو الإيراني والمرتزقة تسعى لقطع «ممر هوشي منه» بين المنطقة الغربية المحررة والمنطقة الوسطى منذ اربع سنوات على التوالي . وهي لا تحصد الا الفشل تلو الفشل . فالقوات البريطانية - القابوسية هناك مضطرة للاختباء في تحصينات ضخمة ، لا تخرج الا ليلا . ومنذ اربع سنوات حتى الان وهي عاجزة عن الادعاء بانها تمكنت من قطع طريق امداد الجهة ولو مرة واحدة !

وليس من شهادة على بطولة واستئصال الثوار اكثر دلالة مما يقوله اعداؤهم عنهم . ففي التحقيق الصحفي الانف الذكر ، يقول احد الضباط البريطانيين : «الثوار رجال اشداء ، بما في ذلك النساء . انهم لا يستسلمون ابدا . حتى ولو كانوا جرحى» .

هذا وسام شرف جديد يعلق على صدر بطلات وابطال شعبنا المناضل في عمان والخليج العربي .

يبقى ان قابوس الذي يتوسل من جولته المزيد من خبراء الجاسوسية والتعذيب الاردنيين ، والمزيد من الدعم العسكري الإيراني مضطر لتقسيم حسابات طويلة لاسياده البريطانيين والإيرانيين في تفسير الفشل المتلاحق الذي يصيب قوات الاستعمار والرجعية أمام صلابه وصمود مقاتلي شعبنا في اقليم ظفار من سلطنة عمان !

ما المقصود من الحملة الرجعية على عبد الناصر في الصحافة المصرية؟

ما المقصود من الحملة الرجعية الجديدة على عبد الناصر في الصحافة المصرية التي تشن - الآن - باقلام العهد الملكي بدءا من الصحفي علي امين الاميركاني إلى شاعر الملك فاروق المعروف صالح جودت ؟ ان سياسة التراجعات الوطنية والاجتماعية والعودة إلى احضان الامبريالية الاميركية ، تتطلب ولاشك ، تصفية الجوانب الوطنية والتقدمية في مسيرة حركة التحرر الوطني المصرية التي كانت السياسة الاميركية تحاول منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو تصفيتها وضيها . . .

وقد ادى تناقض النظام الناصري مع السياسة الاميركية إلى معارك وطنية مختلفة ، وإلى الدخول في مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي عبر تدخل الدولة والتأميمات للمصالح الأجنبية وللرأسمال الكبير المحلي . وقد رافق هذا النمو والتطور طغيان ديكتاتورية التحالف الطبقي الجديد من البورجوازية الجديدة والتكوتقراط والبيروقراطيون والعسكريون والرأسمالية الزراعية على الحركة الشعبية وعلى العمال والفلاحين والمثقفين ، وعلى طلائعها النضالية ، وعلى مختلف التنظيمات الشيوعية والديمقراطية . وقد نالت هذه القوى من الديكتاتورية الجديدة اضعاف ما نالتها القوى الرجعية والاقطاعية والرأسماليين الكبار ، اذ دخلت المئات إلى السجون ، كباضرت الحركة العمالية والطلابية ، ومنعت عنها كل الحريات . . .

كانت إذن - حرية الصحافة والحريات العامة في ذلك الوقت حرية البورجوازية الجديدة الوطنية الصاعدة ضد الرجعية القديمة ضد القوى التقدمية والتنظيمات الشيوعية ايضا .

وبأي - الآن شعار الحريات الصحفية لينسجم مع التراجعات الجارية عن النظام الناصري نفسه . فهي حرية الرجعية ضد اليسار والحركة الشعبية بالدرجة الاولى غير تصفية الجوانب الوطنية للنظام الناصري نفسه . . . فالهجوم الرجعي على عهد عبد الناصر يهدف إلى تصفية اية معارضة شعبية لسياسة الارتقاء في احضان الامبريالية الاميركية ، وضرب كل صوت وطني في صفوف الطلاب والعمال يرتفع في وجه الرجعيين الجدد عملاء الاميركيين ، وفي وجه هيئة الرأسمال الاجنبي ، والاميركي من جديد على مصر . . .

لقد رفعت الرقابة تحت شعار حرية الصحافة لاعطاء انجربة للاقلام الرجعية في الهجوم على اية سياسة وطنية معادية للولايات المتحدة الاميركية ، ولتغطية سياسة التراجعات الاقتصادية وتصفية القطاع العام . من هنا فان الوجه الغالب للحملة الرجعية في الصحافة المصرية هو حرية الاقلام الرجعية المتوردة في الهجوم على المكاسب الوطنية والتقدمية التي حققها عبد الناصر ، فهي لاتهاجم الديكتاتورية بشكل مطلق ، انما تهاجم «المظالم» التي لحقت بالرجعيين والرأسماليين وبالأقطاعيين ، وهي لا تهاجم كيت الحريات للقوى العمالية والطلابية التي لنس نزل تهارس بديكتاتورية اشد ، ولم يزل عشرات المناضلين في سجون عهد السادات . . . انها تهاجم وطنية عهد عبيد الناصر ، وتهاجم ما حققه من ضرب للاقطاع والرأسمالية الكبيرة . . . ومن هنا اقتصر حرية الصحافة على هذه الاقلام الرجعية التي استيقظت فجأة على الحريات ، وبدأت تبث سمومها الرجعية ، وبدأت تمعد الاعتبار إلى كل القيم القديمة ، وإلى العهد الملكي البائد . . . ان حركة التراجع الوطني والاقتصادي والاستسلام أمام الامبريالية الاميركية بحاجة إلى اعادة الاعتبار إلى العهد الملكي ، وإلى قيم الباشوات والأقطاعيين ، فهذه القيم هي التي يعبر تحت مظلتها تغفل النفوذ الاميركي وتغفل الرأسمال الاجنبي إلى الاقتصاد المصري ، ويتم تحت مظلتها العودة إلى الرأسمال الخاص وتصفية القطاع العام . . . انها حرية الرجعيين ضد القوى الجماهيرية ضد العمال والفلاحين والطلاب . . . انها حرية جواسيس الاميركيين وشعراء الملوك ضد الحركة الوطنية .

الجمعة
اسم
سياسي
عربي

بيروت ٢٥ / ٣ / ١٩٧٤ - العدد ٦٦٣ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥

تفجع



تظاهرة عمالية كبرى يوم الأربعاء ٢٧ آذار

دعا الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين الى تظاهرة يوم الأربعاء ٢٧ آذار احتجاجا على الغلاء والاحتكار وعلى تجاهل الحكومة لتدري الأوضاع المعاشية للجمهور وعلى سياسة تهيب المطلب العمالية والشعبية بالعودة نارة وبالحفاظ على بعض العناصر النقابية لحيلها على تجييد النحر العمالي بارة اخرى. وفضح البيان نوايا وزارة الاقتصاد مع المحتكرين وقال انها لم تستعمل صلاحيتها ومما يملكه من قوانين رادعة للحد من ارتفاع الاسعار بل ولقد صرفت ٢٥ مليون ليرة لاستيراد المواد الغذائية

دون ان يؤدي ذلك الى تخفيض الاسعار كما ضربت عملية استيراد اللحوم التشادية التي وصفها البيان بالغلاء والاحتكار وعلى تجاهل البيان ان الدولة لم تتخذ موقفا جديا من مسألة ارتفاع اسعار الخبز. وأشار البيان الى ان الحركة النقابية كانت على علم بان مطالبها ستعرض للداورة والتبيع وضغوط الدولة كما حصل في اضراب السائس من شباط ودعا البيان الى خوض اقصى الممارك واطولها ضد الغلاء والاحتكار بكافة وسائل النضال لجل الحكومة على اخذ تدابير جديرة تحد من طبع وجشع المحتكرين وحدد الاتحاد الوطني بسمر منخفض .

خطوات على طريق تنظيم المزارعين في البقاع

تحت شعارات النضال من اجل تخفيض كلفة الانتاج الزراعي والتخفيض للمؤير العام للمزارعين نهيدا لاسس اتحاد عام للفلاحين، بدأ مناضلو اللجان الفلاحية في البقاع سلسلة من الندوات والسهورات وكتابة الشعارات على الجدران في العديد من القرى البقاعية حيث يلغون نجوبا ونبادا ادموعهم والاساليب النضالية التي يقرحونها من اجل تنظيم الفلاحين في لجان نهيدا لتمثيل صحيح في المؤير العام للمزارعين المزمع عقده .

وكانت اللجان الفلاحية في البقاع قد اصدرت بيانا عاما حدد سلسلة المطالب التي يناضل المزارعون من اجلها وتنلخص في :

- ١- تخفيض اسعار الاسييدة الكيماوية والادوية الزراعية وايقاها على ماكانت عليه في العام السابق واستيراد الدولة مباشرة لها وتسليمها للمزارعين بسمر الكلفة .
- ٢- تأمين الذار بواسطة الدولة والقوانين وتخفيض اسعارها وتسليمها للمزارعين وتأمين الاعلاف للداوجن باسمار مخفضة .
- ٣- تخفيض اسعار ضمان الارض ووضع حد لتحكم الاقطاعيين والملاكين الكبار برباق الفلاحين .
- ٤- فتح فروع لبنك التسليف الزراعي والصناعي والمقاري في البقاع وزيادة نسبة القروض خاصة

للمزارعين الصغار والمتوسطين . انطلاقا من هذه المطالب ونحت شعارات : «لنناضل معا ضد نوايا الدولة مع التجار والمحتكرين» عقدت اللجان الفلاحية سلسلة من الندوات والسهورات في القرى التالية :

وقد تحدث مناقشات الفلاحين في سهراتهم مشكلة الاسييدة لتناول قضية العمال الزراعيين ومطالبهم اللحة وقضية مزارعي الشمندر وصراعهم مع اصحاب معمل السكر الذين يمارسون عليهم اشيع انواع الاستغلال كما تناولت ايضا مشاكل منطقة البقاع عامة وتخلها وعدم اهتمام النواب والدولة بها .

وطالب المزارعون بالقيام بحركات لوضع حد لهذه الحالة وتنظيم تظاهرات سلمية وحتى غير سلمية ووفود تقابل المسؤولين لمطالبتهم بتحقيق المطالب . وقد ادى تداول الاراء حول التحركات المقترحة الى التأكيد اخرا على ان التنظيم هو طريق الفلاحين الى تصعيد نضالهم وتحقيق مطالبهم وهو امر يتطلب بناء وتوسع لجان المزارعين من اجل تأسيس اتحاد عام للفلاحين .

هذا وتحضر اللجان الفلاحية في البقاع لسلسلة ندوات وسهرات مقبلة بحيث تشمل اكبر عدد من قرى منطقة الهرمل وبعبك وزحلة ورانبا والبقاع الغربي .

سعر الخبز ضائع بين الدولة واصحاب الأفران

مرة اخرى يجري تعليق اضراب الاغران في ظل تضارب صارخ في « وجهات النظر » بين الدولة واصحاب الاغران حول اسس التعليق ونتائج المنتظرة . وهو تضارب كان المواطن وما يزال يدفع ثمنه دائما . فقد اعلن مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية « ان اضراب الاغران على وسعر كيلو الخبز سيبقى على ما كان عليه وكل من يخالف يتعرض للبلاقة » . و اضاف بان لجنة جديدة ستكلف لتحديد كلفة سعر الخبز بضم ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والعمل ومكتب الحبوب واصحاب الاغران وعيالها .

هذا الكلام الذي يوحي بان اتفاقا قد تم على عدم رفع سعر الخبز مؤقتا ، سرعان ما كشفت حقيقته بصريحات مصادر اصحاب الاغران التي أكدت ان الاتفاق قد تم على اساس الاستمرار في بيع كيلو الخبز بسمر ٦٠ قرشا الى ان تنهي اللجنة الجديدة من دراستها !

من ذلك كله ينضح ان اصحاب الاغران يعتبرون زيادة اسعار الخبز امرا واقعا سوف يستمرون في فرضه وهم ينتظرون ان تتقاضى الدولة عن موقفهم بانتظار انتهاء دراسات اللجنة

لقد أكدت الجمعية العمومية لعمال الخابز بوضوح « ان كل حل يمعزل عن مطالب عمال الخابز والاغران ولا يضمن حقوقهم المشروعة والمعادلة سيكون حلا خاطئا ولن نقبل به وسيمعلن الاضراب « الفوري » .

مظاهرات طلابية في الهرمل حيث القوانين بلا مخبرات والتيكيلة بلا كهروبا والهنية بلا آلات !

بناريخ ١٩ آذار ١٩٧٤ قامت تظاهرة في بلدة الهرمل شارك فيها طلاب المدرسة الثانوية والتيكيلة والهنية تضامنا مع الطالب التي اقترها الروابط والاتحادات الطلابية في لبنان، كما انها رفعت عددا من المطالب التي تخص طلاب الهرمل . وفي اليوم التالي قامت تظاهرة استنكارا للقمع والارهاب اللذين تعرض لهما طلاب بيروت وقد احتلست التظاهرة القنصلية واشملت دوايلب الكاونتشوك والشوارع وقطعت الطريق العام باعبدة الكهرباء والجحارة مدة اربع ساعات . وقد اصدر طلاب الهرمل بيانا جاء فيه :

«لقد برهنت السلطة عبر علاقتها مع الحركة الشعبية ومنها حركتنا الطلابية بقها لا يمكن ان تحقق اي مطلب الا تحت ضغط الاضراب والتظاهر والاعتصام وهذا مايتعلنا من خلال بناء الجامعة اللبنانية نفسها وكذلك من خلال اقرار مشروع كتيبي الزراعة والهندسة في الجامعة اللبنانية برقم بعض سليات هذا المشروع . وان لا ديمقراطية التعليم في لبنان

القمع

تصاعد المواجهة بين الحركة الطلابية والسلطة

صعيد التعليم . واستطاع التحرك الطلابي استقطاب المزيد من القاييد الشعبي كما وفقت الاحزاب والقوى الوطنية والشعبية نعلن احتضانها له وضجيجا لقمع السلطة وارعابها في مواجهته .

ولقد شكلت القوى الطلابية الديمقراطية في الجامعة اللبنانية وكل مؤسسات التعليم الاخرى القاعدة الرئيسية للتحرك الطلابي ، واستطاعت مرة اخرى شل تذبذب القيادة اليمينية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية واحباط محاولاتها الهادفة تهيبه نهيدا لاجهاز عليه ، كما تمكنت من تكريس خط المواجهة مع الدولة كمحور رئيسي لسلك الحركة الطلابية خلال هذه الفترة .

ان توظيف ما استطاعت الحركة الطلابية تحقيقه عبر مسودها المستمر على امتداد الاسبوع الماضي من اجل تصعيد التحرك وتأمين استمراره على طريق انتزاع الطلاب التي يحلها برنامجها واحباط مسلسل الطرد والنقل والاقفال ضد الطلاب ومؤسسات التعليم ، ان ذلك يشكل المهمة الرئيسية للقوى الطلابية الديمقراطية وكل الحريصين على ديمقراطية التعليم ووطنيته ضمن الحركة الطلابية اللبنانية بمختلف فصائلها .

وفي هذا المجال ترمي الدولة بكل ثقلها كرمخنةقيام الاضراب العالمي العام في ٢ نيسان يعاونها في ذلك بين نقابي كان وميزال مستعدا للظاظر معها ومع كبار التجار وارباب العمل . وهي لاتنطبع نطق الى استصدار قرار من الاتحاد العمالي العام بتطبيق الاضراب مرة اخرى، بل والى الاطلاق من هنا نحو فرض الاتكاه على الحركة العمالية والشعبية بحيث يبدو تعليق اضراب ٢ نيسان وكأنه تعليق للحلحلة الطبية كلها .

لكن رباح الوضع الاجتماعي السياسي العام في البلاد يعد ٦ شباط لم تجر - وهي لتجري الان - بما تشهيهن الدولة في هذا المجال . فخلال شهرين ابتلعت موجة الغلاء المجردة معظم المكاسب التي جرى انتزاعها قبيل ٦ شباط . فلما بالدولة تواجه على امتداد الاسابيع القليلة الماضية لونا من الوان «عرب المعاصيات» الاجتاعية - اذا صح استعمال مصطلح عسكري في هذا المجال - تنطلق الممارك فيها من مواقع اجتماعية عديدة اشكالا واساليب اجتاعية متنوعة، ويتزايد وهي الضافات الشعبية المتفرطة فيها حقيقة كونها حربا سديدة بالقمع لن يعضها اضراب بعينه ولن تتقرر نتيجتها في جولة واحدة .

لذلك كله بات يسمح موضوعيا بمواجهة فعالة للمشروع القيمي الذي تاتب الدولة لتنفيذه، وذلك بتحويل الثاني من نيسان الى نيسد من بنود خطة تحرك مطلبى ديمقراطي متصل بنمعد الطلقات الاجتاعية ومتنوع

الدولة سوى التجاهل الفعلي مقرونا بالعود الكاذبة واجراءات القمع المتصاعدة في كل القطاعات .

وردا على خطة اقفال المدارس نظمت الحركة الطلابية سلسلة من عمليات الاحتلال مؤسسات التعليم : في الشمال حيث احتل الطلاب معظم الثانويات والهيئات ودور المعلمين ، وفي صيدا حيث احتل الطلاب دار المحافظة وقاموا بطرد الاداريين والموظفين ومنهم من دخول المؤسسات الحلة جوابا على عمليات طرد الطلاب من مدارسهم . وفي مواجهة القمع الوحشي الذي تعرضت ليه تظاهرت وزارة التربية والبرلمان في بيروت ، حول الطلاب كل شارع من المعاصية الى ميدان صمود امام قوى الامن التي عاشت المدينة تحت احتلالها العسكري معظم ايام الاسبوع الماضي .

بهذه الوسائل جميعا استمر التحرك الطلابي متجاوزا جميع الحواجز التي حاولت الدولة وضعها في وجهه ، موظفا المطلب الجزئي الذي استطاع انتزاعه (كتيبي الهندسة والزراعة) باتجاه تصعيد النضال من اجل تحقيق مجموع مطالبه ورفع سيف القمع المسلط على رقية الحركة الطلابية منذ اسابيع .

وشملت محاولات الدولة عزل التحرك الطلابي واستبعاد الراي العام الشعبي عليه ، كما نالت تصريحات السياسيين انصار الدولة الحماية بالبعداء للطلاب ما تسحقه من استنكار . هكذا مجزت السلطة من تامين النقطية الكافية لسياساتها التصوية على

معظم ثانويات الجنوب وداري المعلمين في صيدا والنبطية ثم دار المعلمين في بئر حسن وناطوية الرمل الطريف في بيروت . واستمر مسلسل الطرد والفصل بحق الخات من الطلاب . وقد توجهت السلطة اجراءاتها هذه بتصعيد التدابير القمعية الهادفة تقنين حق النظار عبر منع الطلاب من الوصول الى المجلس النيابي ووزارة التربية .

هكذا تحولت التظاهرات الطلابية الى « ميادين قتال » استعملت فيها السلطة كل اسلحة القمع الوحشي ، بما فيها الرصاص ، مما ادى الى سقوط قتيل من ابناء الشعب « سائق عومي » وعشرين الجرحى من الطلاب بالإضافة الى حيلة اعتقال واسعة شملت عددا كبيرا من الطلاب والمارة .

الا ان هذه التدابير القمعية ، التي حظيت بمساندة الاحزاب الرجعية التواطئة مع الدولة ضمن الحركة الطلابية ، لم تمنع الطلاب من تنظيم مواجهة نشطة على امتداد الاسبوع الماضي شملت غالبية مؤسسات التعليم في مختلف المناطق وتوحدت من خلالها كل فصائل الحركة الطلابية .

وقد شهد يوما الاربعاء والخميس الماضيان ، بشكل خاص ، خروج كل طلاب لبنان الى الشارع في تحرك شامل يظلله اصرار مشترك على تحقيق جميع المطالب التي لا تلقى من

دخلت المواجهة المستمرة بين الحركة الطلابية وبين السلطة ، اكثر اطوارها عنفا خلال الاسبوع الماضي وهو امر فرضه استمرار الدولة في تجاهل المطالب الطلابية من ناحية ، واصرارها على انتهاج سياسة قمعية بلغت ذروتها في تصعيد اجراءات اقفال المدارس والتصدي للتظاهرات بالرصاص من ناحية ثانية .

لم تحل جلسة مجلس الوزراء نهار الاربعاء ٢٠ - ٢١ - ٢٢ اي جديد على صعيد تحقيق المطالب التي حملها برنامج التحرك الطلابي اصلا . وانضح ان ما أطلقه الدولة من وعود في هذا المجال لم يكن يقصد به سوى تمكين القيادات اليمينية من لعب دورها في اثناء التحرك . وهو امر كشفه بجلاء تصريحات رئيس الحكومة التي أكد فيها « ان مطالب الطلاب قد تحققت » مما يعني ان الدولة لن تتجاوز في نزالاتها حدود ما أعلنت عنه من انشاء كتيبي الهندسة والزراعة ، وانها لن توفيق التنازل المذكور - امام طلاب الجامعة اللبنانية - من اجل تكريس سياستها القائمة على تجاهل المطالب الاخرى لطلاب الجامعة والتصدي لبقية فصائل الحركة الطلابية باجراءات تعيد الى الانهتان مجازر الصرف الكيبي التي جرى تنفيذها ضد حركة المعلمين ابان اضرابهم .

هكذا عميت الدولة اجراءات اقفال مؤسسات التعليم في وجه الطلاب بحيث شملت لايوفر تكافؤ الفرص امام افراد الشعب اللبناني اذا برز التعليم كتعليم طبقي مكرس في خدمة الطبقة الحاكمة وابرز دليل على ذلك مايتعرض له الطلاب من قمع وارهاب . ومن هنا كان التناظر واضحا بين مطالب الحركة الطلابية في سبيل وطنية وديمقراطية التعليم في لبنان وبين مطالب الكادحين من اجل الخبز والديمقراطية .

أخي المواطن في الهرمل ، ان ايفاك في مدارس الهرمل البائسة هم جزء لا يتجزأ من الحركة الطلابية وكذلك من الحركة الشعبية لهم مطالبهم الخاصة غير تلك المطالب العامة على الصعيد اللبناني وهي تنلخص فيما يلي :

- بناء ثانوية ملك الدولة .
- تجهيز الثانوية الحالية بالاختبرات العلمية والتكادر التعليمي الاختصاصي
- ايسال الكهرباء الى المدرسة
- التكيكيلة وتجهيزها بالاختبرات واكمال كادرها التعليمي واكمال بناها .
- ايجاد الآلات في مصانع المدرسة
- الهنية . اكمال كادرها التعليمي ..

مع اقتراب موعد الدعوة الى الاضراب العمالي العام في ٢ نيسان وانطلاقا من السانج الفعلية التي انتهت اليها جولة ٦ شباط ضد الغلاء وفي سبيل تحسين معيشة الطبقة العاملة والضافات الشعبية الكادحة، تقبل الحركة العمالية على خوض جولة جديدة من نزالها المطلي الديمقراطي حول محاور رئيسية ثلاثة :

- استكمال المكاسب التي جرى انتزاعها عشية ٦ شباط على شكل قرارات وضعت موضع التطبيق في الجزئي او وعود ما تزال في حيز المشاريع حتى الان . واهم المطالب في هذا المجال : اعادة النظر بقانون زيادة الاجور في حدها الايني بالنسبة للممال دون اتمشرين سنة بحيث يجري تطبيق الزيادة على الجميع بلا استثناء .

من اجل اجابات مشروع الدولة القمعي وعلى أبواب الاضراب العالمي العام في ٢ نيسان؛ نحو تحرك عمالي شجاع متصل متعدد الحلقات

الضغط من اجل فرض سياسة مواجهة فعلية لوجه الغلاء والاحتكار المتصاعدة، قوامها : تجييد الاسعار كخطوة أولى ثم تخفيضها على قاعدة اعادة تحديدها وفق « النسب المشروعة للارباح التجارية» ودخول الدولة طرفا اساسيا في استيراد المواد الغذائية الرئيسية وتوزيعها باسمار مخفضة على المستهلكين انطلاقا من توسيع صلاحيات مكتب الحبوب ، وتاميم صناعة الخبز وعدم رفع اسعاره، وتاميم اضراب احتكار وبيعهم بسعر الكلفة، وضرب احتكار التمثيل التجاري الذي يسمح به الرسوم ٢٤ ... الخ .

- تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل بما يؤدي الى تقيد الصرف الكيبي بحيث يصبح حق الثبات في العمل هو القاعدة العامة والصرف هو الاستثناء الذي تخضع مزاولته

الوسائل النضالية. هكذا لا يعود الصراع كله دائراً حول موقع وحيد، هو موقع انقراض العمالي العام يوم ٢ نيسان، ويصبح لدى الحركة العمالية والشعبية ما تقرب به قبل ٢ نيسان وظلاله وبعده وذلك في سياق حملتها المطالبة الديمقراطية المستمرة التي يجب ان تنفض على اكتاف جميع الفئات الاجتماعية التي تعاني الاستغلال والقمع ويسحقها الغلاء والاحتكار بقبضته . نحو تحرك عمالي شعبي متصل

متعدد الحلقات
ان احباط مشروع الدولة القمعي، وقلبه على رؤوس اصحابه في النهاية، هو امر ترايبض خطواته وقواه على ابواب ٢ نيسان ضمن خطة نهض على قاعدة التجاهات الرئيسية التالية :

أولاً - على صعيد التحرك المطلي في صفوف الطبقة العاملة وحركتها النقابية :

ينبغي الاستقرار في اعتبار ٢ نيسان موعداً لأضراب شامل لابد من يذل كل الجهود في سبيل غرض تنفيذه على قيادة الاتحاد العمالي العام. وفي هذا السياق نكتسب اعمال النضالية العمالية القاعدية أهمية كبيرة. فالنقابات والمهراجات العمالية والجمعيات العمومية للنقابات وتنظيم وغود الضغط العمالي الجماهيري على القيادات النقابية المتخالفة، كلها منابر ووسائل فعالة تسهم في كشف تواطؤ الدولة مع اليمين النقابي ونفض تأمره على الاضراب ، كما نلعب دوراً أساسياً في تجميع قوى الطبقة العاملة حول شعار : اجبار قيادة الاتحاد

على تنفيذ الاضراب يوم ٢ نيسان . لكن التحرك العمالي يجب ان لا ينحصر ضمن هذه الحدود. فمن اجل منع تدمير مؤامرة تعليق الاضراب يوم ٢ نيسان، ومن اجل احباط خطة الدولة واليمين النقابي الهادفة الى تحويل التعليق المذكور الى عملية تعليق للنضال المطلي العمالي أساساً من اجل ذلك كله ينبغي اعتماد اشكال نضال اخرى بوزارة الدعوة الى الاضراب العام. وفي هذا الجدل نكتسب مسألة تنظيم تظاهرات

عالية قبل ٢ نيسان وظلاله أهمية والحاحاً متعاضدين . فالظاهرة العمالية الشعبية التي دعما الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستهلكين الى قيامها في بيروت مساء الاربعاء ٢٧ آذار الجاري، ستكون من ناحية رمزاً لاستمرار وتواصل التحرك المطلي في صفوف الطبقة العاملة (فلا يعود هذا التحرك قاصراً على ما يمكن ان يجري

في ٢ نيسان) كما ستكون من ناحية ثانية وسيلة تعمية فعالة ضد اليمين النقابي واداة ضغط عليه باتجاه اجباره على تنفيذ الاضراب يوم ٢ نيسان . لذا ينبغي بذل أقصى الجهد من اجل ان تضم التظاهرة المذكورة أضخم حشد عمالي نقابي شعبي ممكن. ولتشك ان نجاحها سوف يميز إمكانية تنظيم تظاهرة عمالية شعبية مركزية اخرى

يوم ٢ نيسان تشارك فيها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من بيروت ومختلف المناطق اللبنانية بحيث تكسب الاضراب العام مزيداً من الزخم اذا امكن فرضه على قيادة الاتحاد العمالي ، وتشكل سلاحاً ناجحاً لاجباط معظم الانتر السلبلي الذي يمكن ان يترتب على تطبيقه في صفوف الطبقة العاملة اذا ما نجح تواطؤ الدولة واليمين النقابي في تنفيذ مؤامراته مرة اخرى .

ان نجاح التظاهرات المذكورة سوف تكون له دون شك اثار هامة. بعيدة المدى على صعيد تجديد وسائل النضال العمالي واساليبه من خلال اعادة الاعتبار للتظاهر كوسيلة نضال عمالي حققت بواسطتها الطبقة العاملة وقواها النقابية التقدمية اعظم النجاحات عام ١٩٤٦ حين انتزعت اذناك ابرز المكاسب القانونية في تاريخها .

ان التحرك المطلي الطويل النض

عالية قبل ٢ نيسان وظلاله . فبعد ٢ نيسان ينبغي توجيه النضال العمالي باتجاه افتتاح معركة واسعة ضد هيمنة اليمين القواطيء مع الدولة وكبار التجار وارباب العمل على مقاليد الحركة النقابية . وهي معركة سوف تلعب حملات الفصح الاعلامية وسياسات التصلب من جانب ممثلي القوى النقابية التقدمية ضمن الهيئات القيادية للاتحاد العام دوراً مهماً في تنشيطها دون شك . لكن حملة التنسيب العمالي القاعدي الى النقابات ، وبأوسع اعداد ممكنة تبقى هي المحور الرئيسي لخوض معركة ناجحة مع اليمين النقابي . ان حملة التنسيب الواسعة للنقابات ، فضلاً عن كونها تشكل التتويج التنظيمي المطلوب للتحرك العمالي المطلي الحالي ، تكتسب مزيداً من الأهمية في فترة كالتى تجازها الطبقة العاملة الآن وتناهض خلالها لخرق الانتخابات النقابية في أكثر من قطاع.

ثانياً - على صعيد التحرك المطلي في الريف :

ان تنظيم لخرائط القوى الطبقة الريفية العريضة في طبة التحرك المطلي الديمقراطي الحالي بات يشكل ضرورة ماسة لسببين : اولهما - ان الريف قد بدأ يشهد منذ فترة طويلة نسبياً انطلاقات متجددة، عنوية الى هذا الحد او ذاك، تعبر عن النهوض المتزايد لاوسع فئاته الاجتماعية في مواجهة نتائج الغلاء والاحتكار التي تنعكس عليها تنهوراً مضاعفاً في مستوى معيشتها. وهو نهوض بات يتطلب بالحاح مستوى متقدماً من البرمجة والتخطيط والتنظيم . والسبب الثاني - ان الواجهة بين الدولة وبين الحركة العمالية والفئات الاجتماعية الحليفة لها في المدن قد بلغت توازناً معينا يتطلب، من اجل ان يصيح تطويله لصالح الطبقة العاملة ممكناً أكثر فائزاً، انخراف قوى طبقية «الجيدة» في الصراع الاجتماعي السياسي الدائر قادرة على ان تمنح التحرك المطلي الديمقراطي الشعبي العام زخماً مضاعفاً. هذه القوى يشكل الريف مصدرها الاول دون شك. من هنا نكتسب نضال الريف في هذه الفترة أهمية الشديدة باتجاهين :

١- التحرك في صفوف العمال الزراعيين في ظل برنامج يستعيد مطالبهم الرئيسية في الافة الكليّة من الضمان الصحي والاجتماعي وشمولهم بقانون العمل وكل المكتسبات التي حصل عليها عمال ومستفيدو قطاعي الصناعة والخدمات في مجال تحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور .. الخ ولتشك ان انعقاد المؤتمر العام التأسيسي لثقلية العمال الزراعيين خلال العام الماضي، على قاعدة العديد من اللجان المحلية التي جرى تاليفها ، يشكل بداية الاطار المطلوب

شريكاً فاعلاً : عندما يترتب المبرر النقابي وصالح الطبقة العاملة



ان نجاح التظاهرات المذكورة سوف تكون له دون شك اثار هامة. بعيدة المدى على صعيد تجديد وسائل النضال العمالي واساليبه من خلال اعادة الاعتبار للتظاهر كوسيلة نضال عمالي حققت بواسطتها الطبقة العاملة وقواها النقابية التقدمية اعظم النجاحات عام ١٩٤٦ حين انتزعت اذناك ابرز المكاسب القانونية في تاريخها .

ان التحرك المطلي الطويل النض

لتنظيم التحرك المطلي في صفوف العمال الزراعيين . لكن جهداً كبيراً لابد ان يبذل من اجل استكمال بناء الاطار المذكور. ان نشيط وتوسيع اللجان القاعدية للعمال الزراعيين وزيادة عدد المنتسبين اليها والتوجه نحو عقد المؤتمر الثاني للعمال الزراعيين بصيغة أكثر فعالية وتثلياً، ان ذلك هو الذي سوف يسمح بلتراجع مطلب تاسيس نقابة للعمال الزراعيين في لبنان وتوجه تحركهم من اجل تحقيق مطالبهم الرئيسية . ٢- الاطلاق من الحملة التي بدأت نسي اوساط الزراعيين في البقاع نحو تنظيم تحرك مطلي زراعي واسع يشمل منطقة البقاع بكاملها ويمتد الى المناطق اللبنانية الريفية الاخرى في ظل شعارات تتحور حول تنقيض كلفة الانتاج الزراعي. ولقد طرحت «اللجان الفلاحية فيالبقاع» عدداً من المطالب الرئيسية في هذا الصدد اهمها : تخفيض اسعار الاسمدة الكيماوية وابقاؤها على مكائات عليه في العام السابق واستردادها من قبل الدولة مباشرة وتسليمها للزراعيين بسعر الكلفة تأمين البذار بواسطة الدولة والتعاونيات وتخفيض اسعاره وتسليمه للزراعيين وتأمين الاعلاف للواوإن بأسعار مخفضة - تخفيض اسعار ضمان الارض ووضع حد لتحكم الاتطاعيين والملاكين الكبار برقب الفلاحين - تخفيض اسعار الادوية الزراعية ... الخ . ان هذه المطالب ، بالإضافة الى مايمكن طرحه من مطالب اخرى تستجيب لقضايا الريف اللبناني تشكلت شعارات

مختلفة مناطق ، تشكلت شعارات صالحة كي نهض عليها تحرك مطلي ديمقراطي للزراعيين قابل للنمو والتوسع باستمرار . ولا بد من القول هنا ان نجاح هذا التحرك لا يقاى الا بمقدار ما يستطيع انتزاعه عملياً من المطالب المذكورة خلال فترة قريبة، بل بمقدار ما ينتج عنه أساساً من اشكال تنظيمية ما يزال المزارعون يفتقرون اليها حتى اللحظة . ان بناء «اتحاد عام للفلاحين» يجب ان يشكل الهدف المركزي لتحرك الزراعيين في هذه الفترة . وهو امر يتطلب القيام بحملة مؤبودة طويلةالنفس من اجل تشكيل لجان قاعدية للفلاحين في مختلف القرى كي يصيح ممكناً الاستناد فيما بعد مؤتمر عام يرسي الخطوة التنظيمية الاولى على طريق بناء

اتحاد الفلاحين . ثالثاً - على صعيد التحرك الشعبي في منطقة الجنوب :

ان الازمة الاجتماعية العامة التي تعيشها البلاد والناجحة عن تصاعد موجة الغلاء والاحتكار تكتسب في الجنوب طابع انتقامي التزايد بوتيرة أكثر سرعة من المناطق الاخرى، لانها تسقط هنا على منطقة تعاني أساساً نتائج تخلف مضاعف مزمن وتنفذ ضريبة سياسة التخاذل الرسمية المعتمدة في القضاء الاجتماعية ذات الطابع الطبقي المحدد وهرماناً لإنها من ايسر الحقوق والحريات الاجتماعية والديمقراطية. فمحركات النضال المطلي الديمقراطي في الجنوب تقتصر على الفئات الاجتماعية ذات الطابع الطبقي المحدد والمتمركز (العمال، العمال الزراعيون، الملاحون الفقراء...إلخ) بل ان هذه الفئات تسحب في محيط شعبي واسع تعاني اوساطه جميعاً وطأة الاستغلال والقمع المضاعفين منذ سنين طويلة. لذا اتخذ اضراب السادس من شباط الماضي ذلك الطابع الشمولي في الجنوب. ولم يكن مجرد قيام الاضراب هو الحدث الذي بدأ يتقلسر الدولة جيداً. بل ان التطور المتسارع للصراع الاجتماعي في الجنوب نحو اكتساب انسق سياسي محدد محوره تصفية نفوذ الجناح الرئيسي من الاقطاع السياسي فسي تلك المنطقة ممثلاً بكامل الاسعد ، ان ذلك هو مصدر القلق القوي الذي لم يعد قادراً على الاسعد بل أخذ يضم مختلف اطراف التحالف الحاكم. فالدولة لم تعد تجد نفسها

ان تحركاً عمالياً شعبياً متصلاً متعدد الحلقات الاجتماعية ومتنوع الوسائل والاساليب النضالية بالاتجاهات التي ذكرنا ، سوف يكون قادراً على احباط مشروع الدولة القمعي وقلبه على رؤوس اصحابه اولاً ، وسوف يجعل في متناول الطبقة العاملة وكادحي الريف والمدينة والديمقراطية ثانياً ، كما سوف تتعزز من خلاله ، ثالثاً وأخيراً ، مكانسب النقابات ، منظماتها الديمقراطية والهيمنة لتعزز بالتالي قدرتها على خوض مواجهات نضالية أكثر تقدماً .

في الجنوب امام مجرد تفرات مطلية جزئية تولد ثم يجري احباطها في المكان الذي ولدت فيه. بل أصبحت تواجه بالقمع حركة احتجاج سياسي شبه عامة قادرة على البروز كمنصر استقطاب جماهيري رئيسي انطلاقاً من اي تحرك مطلي جزئي (بناءً مستوصف اهلي، توقيع عريضة شعبية ، القيام بتظاهرة طلابية ... الخ) .

ومن هنا كان المشروع القمعي التمسع الخجود الذي باشرت الدولة خطواتها الاولى على طريق تنفيذه في الجنوب من اجل اعادة حكم الاجهزة كاملاً في تلك المنطقة بإمسل ضبط الصراع الاجتماعي السياسي المحتدم وعرض الانتفاخ على الحركة المطلية الديمقراطية الناجمة بمد ان اصبح عاجز الاقطاع الاسدي في هذا الجدل واضحاً . في مواجهة هذا المشروع القمعي عقدت الاحزاب التقدمية والهيئات النقابية والمهنية في الجنوب مؤتمراً ناقشت خلاله مشروع برنامج لتنظيم تحرك مطلي ديمقراطي واسع يقوده اطار جهوي يضم مختلف القوى الوطنية والتقدمية والعناصر الديمقراطية الحليفة لها (شترت «الحرية» نص المشروع في عددنا السابق) .

ان سلسلة المهرجانات والنشوات الشعبية التي جرى ويجري تنظيمها الان في عدد من مدن الجنوب وقراه وفي اوساط الجنوبيين النازحين الى العاصمة تشكلت خطوات اولية على طريق اطلاق التحرك المطلي الديمقراطي المذكور خلال فترة قريبة تحت اشكال رئيسية ثلاثة :

١- عقد مؤتمر شعبي جنوبي لطحر اجل قضايا الحريات الديمقراطية في الجنوب وفصح المشروع القمعي الذي تنفذه السلطة ضد جماهير الجنوب ومن اجل تصديق حملة الضغط الهادفة لتحقيق مطلب الفساء حانة الطوارئ المفروضة على المنطقة - الدعوة لأضراب عام في الجنوب من اجل تحقيق المطالب الرئيسية لأوسع جماهيره ودعوة الفازحين منه الى بيروت للتضامن مع اخوانهم المنحيين في المنطقة . رابعاً : - على صعيد التحرك المطلي

لا يستند نضال الحركة الطلابية الراهن من اجل ديمقراطية التعليم ووطنية اهيته من كونه يمس حاضر ومستقبل مئات الآلاف من الشباب اللبناني فحسب، بل ومن كونه يحتل ايضا موقعا بارزا ضمن نضال الحركة الشعبية بمختلف فئاتها من اجل الفيز والديمقراطية . ان استمرار التحرك الطلابي لا يلبسه فقط بقاء معظم مطالبه (الخاصة بالتنظيم الجامعي وبالتنقيات ودور المعلمين) قيد الاحمال والتجاهل فحسب بل نهيه ايضا إمكانية وضروته استجابة القطاع الطلابي المنتمي في غالبيته الساحقة الى الاوساط الاجتماعية التي تعاني التدهور المتسارع في مستوى معيشتها، الى هوان المشاركة في الحياة المطلية الاجتماعية الواسعة ضد الغلاء والاحتكار والقمع .

ان تحركاً عمالياً شعبياً متصلاً متعدد الحلقات الاجتماعية ومتنوع الوسائل والاساليب النضالية بالاتجاهات التي ذكرنا ، سوف يكون قادراً على احباط مشروع الدولة القمعي وقلبه على رؤوس اصحابه اولاً ، وسوف يجعل في متناول الطبقة العاملة وكادحي الريف والمدينة والديمقراطية ثانياً ، كما سوف تتعزز من خلاله ، ثالثاً وأخيراً ، مكانسب النقابات ، منظماتها الديمقراطية والهيمنة لتعزز بالتالي قدرتها على خوض مواجهات نضالية أكثر تقدماً .

كلمة محسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي في مهرجان النضالية

كان المهرجان الشعبي الذي شهدته النبطية مساء يوم الاربعاء ٢٠ - ٣ - ٧٤ تظاهرة جماهيرية كبرى ضد الارهاب الاقطاعي وتسلط الاجهزة وسياسة القمع في الجنوب . شاركت في المهرجان وفود حاشدة من النبطية والقرى المجاورة لها ، انت تملن تصميها على متابعة النضال من اجل الحقوق والحريات الاجتماعية والديمقراطية لجماهير الكادحة . نوالى على الكلام في المهرجان : ممثل طلاب النبطية ، معروف سمعد ، محسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي ، النائب عبد اللطيف الزين وجورج حاوي باسم الحزب الشيوعي اللبناني .

ندد جورج حاوي بالارهاب والقمع في الجنوب الذي يلجأ اليه الاقطاع السياسي وعلى رأسه « البيك » وانتهاه لكل صاحب مطلب بأنه « أزم وخرب » ... واكد ان التحرك الشعبي يتسع في الجنوب ضد الغلاء وضد الارهاب ومن اجل الحريات الديمقراطية والفاء حالة الطوارئ . وأشار الى قضايا الطلاب فقال انه يكفي وزير التربية وحزبه عارا كونه وزيراً قاتل المدارس بالجملة . واكد ان معركة الجنوب ليست معركة حقوق طائفة معينة بل معركة الحرومين والمضطهدين في كل لبنان . وأعلن عن الاستعداد لد البد الى كل القوى الراجية بتأييد النضال على أسس اجتماعية اقتصادية ديمقراطية .

والقى الرفيق محسن ابراهيم كلمة منظمة العمل الشيوعي فشرح اوضاع الجنوب واستعرض المهام الراهنة للحركة الشعبية . وفيما يلي نص هذه الكلمة .

كلمة منظمة العمل الشيوعي في مهرجان النبطية

« اذا كانت الجماهير اللبنانية ، كل الجماهير اللبنانية ، تدفع اليوم من خبزها وقوتها ومستوى هبتها من هذا التصادم الجنوبي لوجبة الغلاء والاحتكار ، فإن الجماهير الجنوبية تدفع الثمن مرتين .. »

هي تدفع أولاً ثمن الغلاء المستحد والمستمر الذي يعم البلاد كلها ويدفع بها الى دوامة أزمة اجتماعية خانقة تزداد استفحالاً كل يوم . وهي تدفع ثانياً ثمن التخلف المضاعف الزمن المتعرض على هذه المنطقة منذ عشرات السنين .

هذا التخلف الاقتصادي الاجتماعي تكرسه وتحميه سياسة حمران متمردة تطبقها الدولة على الجنوب ، لانها منذ سنين طويلة تتصرف وكأن هذه المنطقة ساطعة سلفاً في يد العدو المنتصب على الحدود . لذا فهي لا تكلف نفسها عناء لغة واحدة جادة الى اوضاع الجنوب : زراعته ، مياهه ، مشاريع الري المطلوبة فيه، إمكانات التصنيع على أرضه ، طرقاته ، مدارس ، مستشفياته ، مطالب ثمانية الاجتماعية المحرومة ، ومتومات صموده الوطني في وجه عدو طامع فيه أرضاً ومقوماً ومياهاً . فهل من عجب بعد ذلك كله في ان تنهض جماهير الجنوب للمطالبة بحقونها المهدورة ولقاومة موجة الغلاء والاحتكار التي تضغط على

صدها ، كما على مصدر الكثرة الساحقة من اللبنانيين . لقد كان يوم السادس من شباط، حين تم الاضراب العمالي الشعبي ومعه تظاهرات الاحتجاج كل ركن من الجنوب ، المبع دليل على ان جماهير هذه المنطقة عاتدة العزم على انتزاع الحريات الديمقراطية والفاء حالة الطوارئ . وعلى ان عمر الالم الصامت تحت قبضة بكوات الاقطاع قد ولى حقهم وارضنا ، كانوا يأملون ان تؤدي تلك المحاولات الى شق الجبهة الجماهيرية المتحدة ضد اعدائها الحقيقيين : تجار الغلاء وملوك الاحتكار وسادة الاقطاع ، حياة نهج الاستغلال في الداخل وسياسة التخاذل امام العدو القومي في الخارج .

وعندما فشلت اللعبة وتحطم سلاح التضليل ، اطلقوا هذه الموجة المحمومة من الارهاب والقمع فسي محاولة لاسكات كل صوت يرتفع بمطلب . ومرة اخرى انكشفت مطالب ثمانية الاجتماعية المحرومة ، ومقومات صموده الوطني في وجه عدو طامع فيه أرضاً ومقوماً ومياهاً . فهل من عجب بعد ذلك كله في ان تنهض جماهير الجنوب للمطالبة بحقونها المهدورة ولقاومة موجة الغلاء والاحتكار التي تضغط على

صدها ، كما على مصدر الكثرة الساحقة من اللبنانيين . لقد كان يوم السادس من شباط، حين تم الاضراب العمالي الشعبي ومعه تظاهرات الاحتجاج كل ركن من الجنوب ، المبع دليل على ان جماهير هذه المنطقة عاتدة العزم على انتزاع الحريات الديمقراطية والفاء حالة الطوارئ . وعلى ان عمر الالم الصامت تحت قبضة بكوات الاقطاع قد ولى حقهم وارضنا ، كانوا يأملون ان تؤدي تلك المحاولات الى شق الجبهة الجماهيرية المتحدة ضد اعدائها الحقيقيين : تجار الغلاء وملوك الاحتكار وسادة الاقطاع ، حياة نهج الاستغلال في الداخل وسياسة التخاذل امام العدو القومي في الخارج .

وعندما فشلت اللعبة وتحطم سلاح التضليل ، اطلقوا هذه الموجة المحمومة من الارهاب والقمع فسي محاولة لاسكات كل صوت يرتفع بمطلب . ومرة اخرى انكشفت مطالب ثمانية الاجتماعية المحرومة ، ومقومات صموده الوطني في وجه عدو طامع فيه أرضاً ومقوماً ومياهاً . فهل من عجب بعد ذلك كله في ان تنهض جماهير الجنوب للمطالبة بحقونها المهدورة ولقاومة موجة الغلاء والاحتكار التي تضغط على

صدها ، كما على مصدر الكثرة الساحقة من اللبنانيين . لقد كان يوم السادس من شباط، حين تم الاضراب العمالي الشعبي ومعه تظاهرات الاحتجاج كل ركن من الجنوب ، المبع دليل على ان جماهير هذه المنطقة عاتدة العزم على انتزاع الحريات الديمقراطية والفاء حالة الطوارئ . وعلى ان عمر الالم الصامت تحت قبضة بكوات الاقطاع قد ولى حقهم وارضنا ، كانوا يأملون ان تؤدي تلك المحاولات الى شق الجبهة الجماهيرية المتحدة ضد اعدائها الحقيقيين : تجار الغلاء وملوك الاحتكار وسادة الاقطاع ، حياة نهج الاستغلال في الداخل وسياسة التخاذل امام العدو القومي في الخارج .

وعندما فشلت اللعبة وتحطم سلاح التضليل ، اطلقوا هذه الموجة المحمومة من الارهاب والقمع فسي محاولة لاسكات كل صوت يرتفع بمطلب . ومرة اخرى انكشفت مطالب ثمانية الاجتماعية المحرومة ، ومقومات صموده الوطني في وجه عدو طامع فيه أرضاً ومقوماً ومياهاً . فهل من عجب بعد ذلك كله في ان تنهض جماهير الجنوب للمطالبة بحقونها المهدورة ولقاومة موجة الغلاء والاحتكار التي تضغط على

الجنوب ليس بركع

وعصر الاقطاع قد ولى

ارادوها - هي سلاح ضد الشعب، مفروضة اصلاً من اجل ان لا يتحرك الشعب . ففي ظل الطوارئ سقط من سقط هنا في ساحة النبطية ايان الانتفاضة المجيدة لزارعي التبغ . وفي ظل الطوارئ تصادر ايسطحقوق الناس وحرياتهم الديمقراطية . يصبح انشاء المستوصف الشعبي اخطالا بالامن ، وتوقيع العريضة التي تمسك شكاوى المحرومين محاولة للتخريب، وتوزيع النشور الذي يحمل مطالب الجماهير جريمة يعاقب عليها القانون، والتظاهرة الطلابية السلمية عملاً خطيراً يستدعي التصدي لمنظفاه بالسنكين .

هكذا يعيش الجنوب ، جيلسه العمالي بشكل خاص ، منذ فترة مسلسل قمع وارهاب مستطيل ، من الضياع الى مرجعوني الى ميس الجبل الى الطيبة ... الى كل القرى التي تتلخص جربيتها، كل جربيتها، انهما لم تعد تقبل سلطة الذين تألهاو عليها زمناً طويلاً . لكن مسلسل القمع والارهاب في ظل حالة الطوارئ وسكاكين ازام الاقطاع السياسي ومسدساتهم ، لم يكن له مفعول السحر كما كانوا يتوقعون .

فاستمر ويستمر التحرك المطليسي الجاهير وراء حقوقها وتصميمها على الدفاع عن حرياتنا . وأمام بدء انهيار نفوذ من كانت السلطة تتصور انها بالاعتقاد عليه سوف تضبط الجنوب ، بدأ يلوح في الافق مشروع لتصديق القمع ضد جماهير هذه المنطقة براد له ان يكون أكثر شراسة واشد احكاماً لعلسه يصبح أكثر جدوى . ان تكرار الحديث عن اضطراب اوضاع الامن في الجنوب بسبب وجود من يسيهم بالحكم واقطاعة السياسي بالمسلحين، وعن ضرورة عودة قوى السلطة الى ممارسة هيمنتها في كل مكان من أرض الجنوب ، ان ذلك يشكل تهديداً لمحاولة اعادة حكم الاجهزة كاملاً الى هذه المنطقة ، وبقبضة خبرها

الجنوبيون - وكل اللبنانيين - جيداً، قبضة في ظل ادعاء مقاومتها والعمل على رفعها عن صدر الشعب اتي من اتي الى السلطة قبل اربعة اعوام .

الجنوب لن يركع

في وجه هذه المحاولات جميعاً نقول : ان الجنوب لن يركع . ان الحركة الشعبية في الجنوب لن تغادر ساحة النضال من اجل حقوقها وحرياتنا الاجتماعية والديمقراطية . وبصمودها سوف تقبل بمشاريع القمع على رؤوس اصحابها .

لقد بدأت الاحزاب التقدمية والهيئات النقابية والمهنية ومعها كل المؤسسات والمنظمات والاندية والعناصر الديمقراطية والشخصيات الوطنية في الجنوب ، بدأت تتجمع لفتتح طورا جديداً من اطوار نضالها الديدالمشترك في ظل برنامج يعكس حاجة المنطقة الى الانهاء والتطوير - زراععة وصناعة وتجارة وخدمات اجتماعية - ويمثل مطالب اوسع الفئات الشعبية التي يكاد الاحتكار يسحقها ويبتص الغلاء موارد رزقها الزهيدة .

وفي المطلعة من هذا البرنامج تبرز مطالب : تنفيذ مشروع الليطاني بما يروي أرض الجنوب كل ارض الجنوب ، وتنمية الزراعة مورد رزق الفالينة الساحقة من سكان هذه المنطقة بتعميم الري وتخفيض كلفة الانتاج الزراعي وتأمين مصادر التحويل والتشجيع لصغار المزارعين ومتوسطهم بشكل خاص ، ثم تلبية مطالب العمال الزراعيين بافادتهم الكاملة من الضمان الاجتماعي والصحي وشمولهم بقوانين العمل ومكتسبات أحد الأدنى للمجور وساعات العمل وتمكينهم من ممارسة حق التنظيم النقابي ، وانتاج تدابير مكافحة جديده للغلاء والاحتكار وتحقيق مطالب عمال الصناعة والمؤسسات في الجنوب كجزء من مطالب الطبقة العاملة اللبنانية كلها ، والاستجابة الى المطالب أزمة لزارعي التبغ والاعتراف بمكتسباتهم في حق التنظيم النقابي، وتطوير الخدمات الاجتماعية في ميادين الطرقات والطبية والدواء والاستشفاء ... ثم فرض احترام الحريات الديمقراطية والفاء حالة الطوارئ وتكريس حق العمل الحزبي والتنظيم النقابي والجماهيري وحقوق النشر والتظاهر والتجمع ومختلف اشكال التعبير الشعبي .

لبنان الشعب ... مع الجنوب

ان معركة الجنوب من اجل هذه المطالب جميعاً لا تدور ولن تدور في عزلة عن نضال الحركة العمالية والشعبية في كل انحاء البلاد . انها جزء من هذا النضال لا يتجزأ . مع فالجنوب ليس في الميدان وحده . مع الجنوب يقف لبنان الشعب عملاً وفلاحين وكادحين وطلبة ومتقنين ، تنف الاحزاب التقدمية والقوى الوطنية وكل الشرائع الحريصين على الحريات الديمقراطية والاستقلال الوطني . هؤلاء جميعاً يدركون ان ما يجري في الجنوب اليوم يشكل حلقة مركزية في نضال الحركة الشعبية اللبنانية كلها على اختلاف فئاتها ومناطقها ، من اجل الخبز ، من اجل الديمقراطية ، من اجل الخبز ، من اجل تعزيز الصمود الوطني فسي وجه العدو الصهيوني ، من اجل حماية المقاومة الفلسطينية ، من اجل منع مشاريع السيطرة الامريكية على لبنان وكل المنطقة العربية منسب ان تتر .

قصية الأدوية



مجموعة الشباب .. والبيطار .. والمحاولة الفاشلة لولوجة احتكار الدواء

تأميم استيراد الدواء هو السبيل لضرب الاحتكار

موجة الغلاء الاحتكار مستمرة .. كما هي مستمرة ايضا التضاللات الشعبية من اجل الخبز والسكن والطبابة والدواء في المدينة والريف وما تم انتزاعه من مكاسب حتى الآن زهيد جدا .. انه كما يقول المثل العامي من قبيل « مداواة الحبي يقتشور البطيخ » ذلك ان الصراع بين اطباء عام بات يخصص الطالب الاجتماعي الديمقراطية الرئيسية كلها : تدخل الدولة في الأوضاع الاقتصادية للحد من التدهور المتفانم في الأوضاع المعاشية لمغالبية الجماهير وهو مطلب يصطدم يوميا بالسياسة العامة للدولة في هذا المجال سياسة الخضوع لمصالح كبار التجار والمستوردين وملوك المال وكبار ملاكي الارض وسياسة المضاربة المقاربية ..

واذا كانت الاشهر القليلة الماضية قد شهدت بروزا متزايدا للصراع حول مطالب تخفيض الاسعار بشكل عام واسعار المواد الغذائية بشكل خاص ودخول الدولة طرفا أساسيا في استيرادها وتوزيعها وتخفيض الأيجارات ومعالجة أزمة السكن وتحقيق ديمقراطية التعليم ووطنته وتخفيض كلفة الانتاج الزراعي بالنسبة لصغار المزارعين ومتوسطيهم ، فإن الصراع حول سياسة الدولة في مجال الدواء والطبابة والاستشفاء صراع قديم ومستمر كانت للحركة العمالية والشعبية فيه جولات عديدة وما زال عليها ان تخوض المزيد من الجولات .. ان سياسة الدولة تجاه الموازنة العامة في قطاع الصحة تتم على حقتين .. الأولى

وهي النسبة المنخفضة التي ينالها قطاع الصحة من الموازنة .. والثانية هي مصدر هذا الجزء من الموازنة . لقد ظلت حصة قطاع الصحة العام قبل ١٩٧٠ تتراوح بين ٣ و ٤ بالمائة من الموازنة العامة .. وارتفعت هذه النسبة لعام ١٩٧١ بنسبة ٣٦ ٪ اي من حوالي ٢٢ مليون ليرة الى ٣٠ مليون ليرة بنفق ما يقارب ال ٥٠ بالمائة من موازنة وزارة الصحة بمصاريف على المستشفيات الخاصة المتعاقدة مع الوزارة .. فالبالغ المصدرة للمستشفيات المتعاقدة تتراوح بين ١٠ و ١٢ مليون ليرة سنويا . اي انه خلال عشر سنوات وكحد ادنى تبلغ هذه النفقات حوالي ٨٠ مليون ليرة .

يمكن نصف هذا المبلغ اي باربعين مليون ليرة بناء مستشفيات حكوميين كبيرين مع احدث التجهيزات تحتوي كل منها على خمسينة سرير (اي حوالي الف سرير) . وبما ان مصاريف الاستشفاء تبلغ في سنة نحو عشرين بالمائة من اكلال البناء والتجهيز اي ثمانية ملايين ليرة للمستشفيات فانه يمكن تشغيل المستشفيات خلال خمس سنوات غير ان الدولة تدفع بدلات ايجار على المباني التي تشغلها الدوائر الرسمية ، فتدفع سنويا ١١٢ الف ليرة بدل ايجار مبني وزارة الصحة !! من ذلك يتبين كيف يجري هدر الموازنة .

فالدولة ترفض توظيف هذه الموازنة لانشاء قطاع حكومي للطبابة يسهم في الحد من تجارة الطب فتسبيل انشاء المستشفيات الحكومية بالتعاون مع المستشفيات الخاصة وتستبدل امتلاك مباني المؤسسات العامة باستئجار هذه المباني . وبالطبع لوحاولنا ان نتناول موضوع مطالب المناطق وحاجتها الى المستشفيات الحكومية لكان علينا تعداد الكثير في هذا المجال . غير انه من المفيد القول

يضاف اليها : - بالمائة مصاريف شحن . - بالمائة رسوم بلدية وتخليص عبولة . - بالمائة ربح للمستورد . - بالمائة ربح للصيدلي . رد التجار بحسب العديد من اصناف الادوية الضرورية من السوق . ومع تطبيق الضمان الصحي تبين ان تكاليف الدواء للمستهلكين تبلغ ٣٥ بالمائة من اعباء الضمان . اعباء الضمان ووقوف التجار دفعا بالبيطار الى طرح مشروع استيراد صنوق الضمان الادوية . لقد تضامنت الحكومة مع التجار وكبار المستوردين في انتفضهم ضد مشاريع البيطار « غير المدروسة » على حد تعبيرات

الحكومة انذاك . وبالتالي خرج البيطار من الحكومة وخرجت معه المشاريع التي كانت تشكل محاولة لمكافحة الاحتكار في احد أهم المجالات التي تهم معيشة مختلف الفئات الشعبية . ان مجموعة محتكرين لايتجاوز عددهم عدد اصابع اليد الواحدة هم الذين يحتكرون فعلا سلعة اساسية في حياة الجماهير من اصل ١١١ مستورد في البلد . ان تجارة الدواء لايتوقف عند هذا الحد . بل ان هناك ١٣ الف صنف من الادوية يجري تداولها في السوق دون رقابة الدولة . بينما يكتفي لبنان اقل بكثير من ٢ الاف صنف من الادوية وهذا العدد تعجده دول اوروبية عديدة .. بينما الكثير من الاصناف ممنوعة اصلا في بلد المنشأ والعديد من الاصناف لاغفاءة منها . لكن ذلك كله لا يضع نظام « الاقتصاد الحر » حله لا حفاظا على حرية التنافس بين الشركات والتجار بالدواء ! ويدخل الدواء الى عالم الدعاية في السبيل والنفزيون والصحف . ويجري ترويج اصناف الادوية لقاء عمولة من قبل الاطباء أنفسهم !

التعليم واحتكار الطب

ان سياسة الدولة في حقل التعليم لها انعكاس مباشر على اسعار الطبابة . ان اصرار الدولة على ابقاء « شرف مهنة الطب » محصورا بالفئات المسورة انها يعزز احتكار المهنة وارتفاع اكلال الطبابة في ظل احتكار الجامعات الأجنبية لفرع الطب والصيدلة . وفي فرع الصيدلة يقوم احتكار مزدوج . فمن جهة حصر التخصص بالجامعات الأجنبية (الأميركية واليسوعية) ومن جهة اخرى قانون مزاوله المهنة الذي يمنع انشاء صيدليات جديدة ويحدد عددها . فلا يخرج من كنيه الطب في لبنان الفرنسية والأميركية اكثر من ٢٤ صيدلي يتحولون الى مسنود في ادوية واسلحة طب واصحاب مختبرات في الوقت نفسه !

تأميم استيراد الدواء

ان نلقم موجة الغلاء والاحتكار وما يؤدي اليه من تدهور متسارع في مستوى معيشة غالبية الجماهير الشعبية ، يدفع الى اقتنصه طلب تدخل الدولة لكسر الاحتكارات التجارية الرئيسية ومن بينها احتكار تجارة الدواء . وفي هذا المجال تتركز مطالب الحركة الشعبية حول تدابير هي وحدها الكفيلة بفض حل لمشكلة الدواء والطبابة والاستشفاء بمالجه من جنورها :

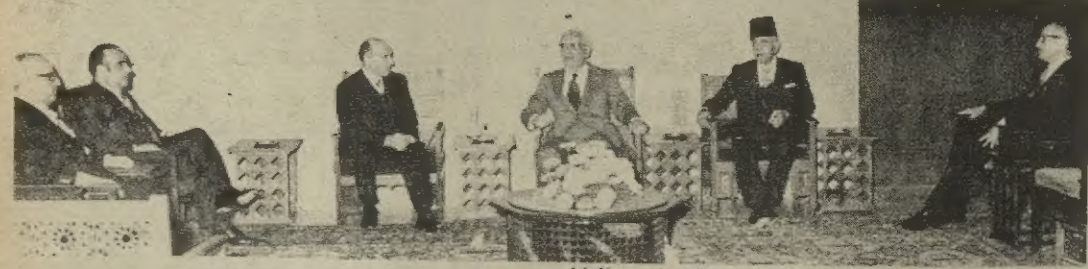
١ - تأميم استيراد الدواء بحيث يتولى صندوق الضمان الاجتماعي ايجار يجري انشاء مصلحة حكومية خاصة لهذا الغرض . ذلك هو السبيل الوحيد لخفض اسعار الدواء فعليا وضرب الاحتكارات المسيطرة على تجارته حاليا .

٢ - شمول الضمان الصحي الزيد من الفئات الشعبية وانتهاج مبدأ اولوية توسيع قطاع الصحة الحكومي .

٣ - ضرب الامتياز الخاص للجامعات الخاصة والاجنبية في فرعي الطب والصيدلة . تعزيز المستشفيات الحكومية في المناطق وتأمين الاطباء .

ان الحركة الشعبية التي خبرت وعود السلطة وتدابيرها الشككية في مكافحة الغلاء بانست ترى ان المقياس الوحيد للحجية في هذا المجال هو في انتاج سياسة مواجهة فعليه لكبار التجار والمستوردين ودخول الدولة طرفا مباشرا في كسر الاحتكارات الهيمنة على تجارة المواد الضرورية الرئيسية وفي طليعتها احتكار تجارة الادوية .

جولة مبسعوئي الملك حسين الى العواصم العربية : مستعدون للاعتراف بحق شعب فلسطين لكن اميركا واسرائيل سترفضان ؟!



الرئيس فرنجة عند استقباله السيد النهلوني والرفاعي

« اذا شاعوا ذلك بحرية تامة » على حد تعبير الملك . الا ان مشكلتهم الكبرى حتى الآن هي ان دور « المخلص والمقا » لشعب فلسطين لايلق بهم .. ومن هنا كانت محاولاتهم لادخال اطراف وبلدان عربية اخرى لمساعدتهم في تجنب وجههم امام الشعب الفلسطيني ومن هنا جاءت دعوتهم لعقد مؤتمر قمة رياضي .

يسعد حكام عمان للبرحلة القادمة التي تلي ان الرباط السوري - الاسرائيلي من اجل الحصول على حصة لهم على حساب الاراضي الفلسطينية المحتلة . ويلي حكام عمان في سياستهم هذه تشجيعا واسما من قبل اسرائيل التي اعطت رئيسة حكومتها من رفضها المطلق لقيام دولته فلسطينية مستقلة بزعامته « الآخرين » واستعدادها للدخول في مباحثات ثنائية مع الاردن من اجل تقديم بعض « التنازلات » لصالحه ولصالح قيام دولة اردنية - فلسطينية موحدة (مشروع الملكة المتحدة) وبحاول حكام الاردن استغلال هذا الموقف الاسرائيلي بانصفي طاعة يمكنه لصالحهم ولصالح « اقطاع » بعض البلدان العربية (بإستحالة الوصول الى سورية مثل غيرها منظمة التحرير حقوق الشعب الفلسطيني) ! (من اطراف الحجج التي يوردها جولاا ناصر في معرض رفضها للدولة الفلسطينية التي جانب كونها (راس حرية ضد اسرائيل) قولها بالحرف الواحد : - « ان مثل هذه الدولة لكانت محكومة بالقاء » .. اين سمعنا هذا الكلام من قبل ؟ على لسان دعاة الجيلة الثورية بالتأكد !)

ان التكتيك الرجعي الاردني الاخير هذا لا يحل شيئا جديدا يختلف عن موقف الملك حسين القديم ، رغم الاستعداد اللفظي والتشكي للاعتراف بمنظمة التحرير ، الا انه ما زال يصر على ان يتم تقرير مصير الاراضي المحتلة وتسعيها عمليا على يديه وفيمن صفة الحاققة اقتسامية مع اسرائيل ولا زال يرفض ان يرفع النظام الاردني قضيتهم عن التمسك الفلسطيني وعن متابعة العمل من اجل فرض ضرورة عزلة محكم حول السياسة الاردنية حتى تسلم وتقر عمليا بحق منظمة التحرير الكامل في تمثيل شعب فلسطين وتقرير مصيره ، وحتى يرفع حكام عمان مرة واحدة والى الابد ايديهم عن شعب فلسطين وعن التدخل في قضيتهم وتقرير مصيره .

تخليص الاراضي المحتلة من سيطرة اسرائيل حيا واكراما للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية !! فالملك ونظايمه ليس لديه اي مطامح الحاقية او تصفية على حساب شعب فلسطين، ولا يريد الاخديمة هذا الشعب واستعادة بعض اراضيه ومنه تقرير المصير ! هكذا بكل براوة .. بكل صفاعة !

ماذا يريد الملك ؟ المتأخرة الجديدة كما حمل تفاصيلها بمعونا الملك يمكن تخليص دواعيها واهدائها بالعوامل التالية : - ان المصادمة المباشرة مع منظمة التحرير على الصعيد السياسي لم تحبل لنظام الملك حسين الا مزيدا من العزلة الخارجية ونقمة عارمة وشاملة في صفوف الفلسطينيين داخليا .. ولم يحقق استمرار المصادمة اناقافيا لهذا الوضع واضعاعا واسعا لدور حكام عمان في تقرير مصير شعب فلسطين حتى امام اسيادهم الاميراليين ومن هنا يلجا حكام عمان هذه الايام الى التخلي عن تكتيك المصادمة ونحو تكتيك الانكفاء والتطويق لدور منظمة التحرير والوزن السياسي الذي اكتسبته . ولا يتورع هؤلاء الحكام عن ابداء استعدادهم للاعتراف بمنظمة التحرير لفظيا .. كلاميا ، مقابل ان يعترف لهم عمليا بدور خاص من اجل فك الارتباط مع اسرائيل واستعادة بعض الاراضي المحتلة تحت نفوذهم وادارتهم .

وعندما يتحقق لهم هذا الهدف فان حكام عمان لن يتزددوا لحظة واحدة في ادارة الظهور لكل تمهاتهم الكلاكية واللفظية الزائفة .. فالتجربة لازالت طرية في اذهان الجاهل والقوى الوطنية حول مدى جدية حكام عمان واستعدادهم لتنفيذ مايتعهدوا به . ان اثناء الراس امام العاصفة تكتيك اجاده باسماء حكام عمان في الماضي، وبعد مرور العاصفة كان يبين في كل مرة وجههم الكريه على حقيقته . ان المسألة الاولى التي يضعها حكام عمان في اعتبارهم هي الحصول على اقرار فلسطيني بهم كطرف ملك الحق في المساومة على مصر الاراضي المحتلة . وليجا حكام عمان من اجل الوصول الى الهدف نحو (توسيط) اطراف عربية عديدة من اجل الضغط على الفلسطينيين حتى يمنع حكام عمان بهذا الدور، ويسدون في سبيل هذه الفاية كل المشاعر والوعود الودية حول مصر الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير الى حد اقامة دولة مستقلة

عدد من الزعماء العرب، ان الحكم الاردني لامينع لديه من الالتزام بما يقرره العرب جميعا اذا اتفقوا على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ! - ان حكام عمان الحريصون تماما على تخليص الاراضي المحتلة !! (ولم يطلقوا طلقة واحدة في سبيلها خلال الحرب) يجدون ان الاعتراف الاردني والعربي بمنظمة التحرير سيكون عائقا في سبيل الوصول الى تسوية سريعة . فاميركا واسرائيل لارائتا تمسكان بموقفهما الرضي المطلق والكمال لاية حقوق وطنية مستقلة للشعب الفلسطيني تمثلها وتعتبر عنها وتنزعها منظمة التحرير الفلسطينية ولهذا يرى معونا الملك ان الطريقة المثلى للوصول الى حل لهذه المسألة - الاردنية - العربية - هي النظام الاردني فرصة لعقد اتفاق فك الارتباط مع اسرائيل واستعادة ما يمكن استعادته من الاراضي المحتلة ومما يدعم هذا الموقف من وجهة نظرهم ان اسرائيل ترحب ترحيبا تاما بالوصول الى اتفاق مع حكام الاردن ولكنها ترفض في المقابل اي اعتراف او اقرار بوجود « الآخرين » وحقوقهم في تمثيل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية .

بعد حكام الاردن كما ذكر معونا الملك ان يتم منح الفلسطينيين حق تقرير المصير بعد استعادة هذه الاراضي وعودة الادارة الاردنية اليها .. ومن اجل هذا الغرض فهم مستعدون لتقديم تعهد والزام بهذا نقطة التحرير ولعدد من البلدان العربية (ثنائية القاهرة وعمان بين السلطة الاردنية والمقاومة خير دليل على وفاء حكام عمان بتمهاتهم !) - ويقترح الملك حسين من اجل الوصول الى هذه الاهداف ان يتم عقد مؤتمر قمة مصغر بين مصر وسوريا والاردن ويحضره الفلسطينيون حتى يقدم تعهده والتزامه هذا ! وما اشار استغراب الاوساط الوطنية العربية واوساط المقاومة الفلسطينية هذه البرادة والتجرد عن اية مطامح التي ظهرت عليها المقترحات الاردنية الجديدة - القديمة . فاذا كانت هذه هي نوايا الملك حسين ونظايمه الحقيقية كما عرضها معونا على عدد من الحكام العرب ، فان الانطباع الاول الساذج الذي يمكن ان يتكون هو ان جهود الملك واتبعه لاتعد كونها جهودا مخلفة توجه الله تعالى !! ولا غرض لها سوى

اكتت المعلومات الواردة الى « الحريه » عن مصادر موثوقة، ان الجولة التي قام بها معونا الملك حسين (عبد المقسم الرفاعي، بهجت النهلوني وهما رئيسان سابقان لحكومات الملك) تحمل معها ملامح مناوره رجعية اردنية جديدة للانكفاء على حقوق الشعب الفلسطيني، وتطويق المكاسب السياسية التي انتزعتها منظمة التحرير كممثل وحيد لشعب فلسطين، والعمل على تاليب بعض البلدان العربية ضدها انطلاقا من القول بان الاستمرار بالتسكك بمنظمة التحرير سيؤدي الى موقلة وابطاء عملية التسوية بسبب رفض اميركا واسرائيل لاي « اعتراف او تعيل » مصها ! .

وبحاول الملك حسين الان ان يستغل لهفة بعض القوى العربية وخاصة القيادة العربية من اجل الوصول الى تسوية سريعة باي تسون، ونهالكتها على تحقيق حل حتى لو كان ضمن الشروط الاميركية الكاملة ، من اجل تهربى هذه القوى ذاتها ضد منظمة التحرير واصفا دور المنظمة ووضعها بأنه « غير مقبول » لدى اميركا واسرائيل، وهذا ما سيجعل الصراع من اجل التسوية « اكثر قسوة وشدة » ويؤخرها الى مدى طويل !

لقد كان واضحا ان النظام الاردني خلال الشهور الماضية قد استنزف كل امكاناته من اجل اثناء عزله السياسية وخاصة على النطاق الفلسطيني والعربي بعد الدور القاطي والكشف الذي اتخذه خلال حرب تشرين . وانشر صدور قرار القبة العربي في الجزائر الذي كرس هذه العزلة وتعاقب خلاله لظمنة التحرير مكسبا سياسيا بارزاً لم يتوقف النظام الاردني عن العمل من اجل نفس هذا القرار عمليا وتجاوز مسوونه، هي ينغرد هذا النظام في تمثيل الفلسطينيين وتقرير مصير اراضيهم المحتلة . وسبب المعارضة الواسعة التي تلقاها مشاريع الملك حسين من اجل الوصول الى مشاريع فك (ارتباط) اردني - اسرائيلي على الجبهة الاردنية التي لم تشهد اي التحام، ومقاومة بلدان عربية عديدة لهذه المشاريع الى جانب رفض فلسطيني اجاعي داخل الخاطى المحتلة وخارجها لقتل هذه الخطوة التي تمهد لصل تصويقي ضمن الشروط الاسرائيلية وعلى اساس اقتطاع اسرائيل لاجزاء واسعة من الضفة الغربية، الى جانب كونها تمهد مرة اخرى للاحاق الشعب الفلسطيني بسلطة عمان الرجعية وتصفية هويته الوطنية المستقلة، بسبب هذه المعارضة الشديدة يلجا الملك حسين ومعبعوه الى استخدام مناوره جديدة هذه ملامحها حسب اقوال المبعوثين ذاتها : - أكد معونا الملك في لقاءهما مع

الارستاراد السكاري عن السكاريّة الصراع على القطاع العام وغزو الرساميل الاميركية!

● بناء العمارات السكنية في المستوى فوق المتوسط ، هو المجال الذي جذب بالفعل اكثر رغبات المستثمرين العرب . فثلاثة المشروعات الب ٥٠ التي دخلت مجال التنفيذ تؤكد هذه الحقيقة .

ويقول مدير قطاع الاستثمارات الداخلية ، ان اصحاب راس المال العربي يرتفعون الان بـ ٩ عمارات تبلغ تكاليفها مليوناً و ٩٧١ الف جنيه من النقد الاجنبي . وهذه «إسكان» هي بالطبع مساكن للسياحة وفيلات للطبقة البورجوازية ومساكن مفروشة وغيرها مما يجعل «التنمية» المقصودة هي لصالح هذه الفئات الاجتماعية العليا . والرسمال العربي الاتي من اقطار الخليج العربي بفضل كثرة هذا النوع من الاستثمار السهل والمرجع ، لذلك فهو يتوجه الى الاسكان الفاخر والى السياحة ، وهي مشروعات لا قيمة انمائية فعلية لها ، بل بالعكس ، فهي ترويق التنمية لصالح الطبقات المرفهة وتخرج ارباحها سرعاً من الداخل الى الخارج .

— وتحدث «الاهرام» — ايضا — عن رساميل فرنسية وإيطالية وأمريكية والمناصة غربية بدأت تتدفق على الاستثمار في مصر ، وكلها تنترك في مشاريع مع الصناعات الاستهلاكية او مشروعات سياحية كالشركات الاميركية التي تشترك في اقامة الفنادق السياحية ...! والرسمال الاميركي خاصة ، بهمه مجالات استثمار معينة كالتقريبول ومعلم الاستثمارات البنويلية في مصر هي بالاشراكه مع شركات اميركية .

● وقد اضطرت لجنة الميزانية والخطه في مجلس الشعب المصري ان «تسكوا» الرسمال العربي والاجنبي الذي تعقد عليه اكبر الامال! فاشترت في احدى تقاريرها الى انه « رغم كل ما قامت به الحكومة المصرية من اجراءات وقوانين لتشجيع راس المال العربي ، الا ان محصلة هذه الجهود لم تسفر الا عن التذر اليسير من الاموال العربية التي دخلت مصر .

ففي خطة عام ١٩٧٤ اقتضرت مساهمة رؤوس الاموال العربية على ٥٨٢ مليون جنيه من العملات الاجنبية ، (منها ٢٠٢ مليون جنيه في مشروع «سودا») ، و ٢١٦ مليون جنيه لتمويل مشروع تربية الدواجن ، و ٢٨٢ مليون جنيه في مشروعات اسكان ..

ان هذه المشاريع كلها التي فتحت الابواب على مصراعها للرسمال العربي ، تؤكد المجالات المحدودة التي يتجه اليها الرسمال العربي والاجنبي ، وهي مجالات تدر عليه الارباح السريعة اكثر مما تسمح بالتنمية الاقتصادية الفعلية .. وهنا نبطل الادعاءات «لتي يحاول المين ان يبرر بها الاستعانة برؤوس الاموال العربية والاجنبية في سبيل التنمية ، فالجالات التي تتجه اليها هذه الرساميل ستحافظ على الهياكل الخلفه للاقتصاد وستعمل على تضخيم المجالات الاستهلاكية والسياحية والعقارية التي تستفيد منها الفئات الاجتماعية العليا لرفاهيتها ، مما يزيد من حدة الفوارق الطبقيه ، ويبقى العمال والفلاحين في ادنى مستويات المعيشة .

وخطر الرسمال الاجنبي ينوق ذلك ، فدخل الرساميل الاجنبي بحرية الى الاستثمار داخل مصر سيعني المزيد من التنمية للمعسكر الغربي وللولايات المتحدة خاصة ، وسيعني

هذه النتائج ستعني ان مرحلة جديدة من الصراع الطبقي في مصر قد بدأت ، وان مصر ستشهد صراعاً طبقياً مظهره الحفاظ على القطاع العام ، وجوهره تحرك الطبقة العاملة المصرية ضد التطور الراسمالي الخاص وضد الراسمال الاجنبي ..

هذا التطور الراسمالي الخاص وحرية الراسمال الاجنبي لا بد ان يفرز تضخماً وغلاء ومزيداً من الاستغلال على العمال والفلاحين ، ولا بد ان يزيد من تبلور الصراع الطبقي بشكل أكثر احتداماً وعنفاً

فالأوهام التي تنفراها الطبقة الحاكمة عن « ازدهار اقتصادي » ستشهد مصر بعد تدفق الاموال العربية والاجنبية ، لا بد ان تكشف عندما تنضج المجالات التي ستنتجها اليها هذه الرساميل وحدود التصنيع والتنمية التي ستؤمنها.

حدود التنمية الراسمالية الجديدة ومجالاتها

وهذه المجالات بدأت تتضح منذ الان — فهي مجالات المشاريع الصناعية الاستهلاكية ذات الربح السريع ، وخاصة مجالات السياحة والخدمات والمناطق الحرة والبورصة والمضاربة العقارية .

ان تقارير الصحفة المصرية نفسها ، تتحدث عن ذلك ، مؤكدة بانه ، حتى الان ، تنجح معظم مشاريع القطاع الخاص ورؤوس الاموال العربية والاجنبية الى مشاريع غير انمائية :

— فالقطاع الخاص يتوجه الى الاكتناز ، والتركيز على الاستثمار في قطاع العقارات الانبئية (المساكن) حيث تقدر استثماراته في هذا القطاع بحوالي ٢٦ مليون جنيه — مجموع ٤٠ مليون ..

وقول «روز اليوسف» ان قرارات «الافتتاح الاقتصادي» عام ١٩٧٢ حاولت جذب مدخرات المصريين العاملين في الخارج ولم تحصل الا على ٢٥ مليون دولار فقط (والمعاملون المصريون في الخارج يكتسبون نتيجة سياسة تشجيع الهجرة المصرية ، وفي السنوات الاخيرة ، بعد الهزيمة ، شهدت مصر هجرة لم تعرف لها مثيلاً في تاريخها الى جميع انحاء العالم ، من اسراليا وكندا الى بلدان الخليج العربي الى ليبيا ، وتشجع السلطة ، هذه الهجرة الى الخارج للتخفيف من الازمة الاقتصادية في الداخل ، ومن الغريب ان بلدا كصر بحاجة تصوى الى كسل الاطارات المتقلبة والتكثيرة في سبيل التنمية يشهد هجرة واسعة تشمل مهندسين واطباء وعلماء واساتذة واقتصاديين ومختلف الاختصاصين .. بالإضافة الى الايدي العاملة التي تهاجر بالمال الى الخارج بسبب عجز التنمية الاقتصادية عن استيعاب المزيد من العمال) .

— وفروي «الاهرام» عن مجالات توجه راس المال القادم عبر الحدود ليعمل في القاهرة (الاسواق الداخلية والمناطق الحرة) ، فتحدثا: عمارات ودواجن واقمشة وطاقات حريق وسفن وسياحة ..! تقول «الاهرام» :

متقدمة على الراسمالية الخاصة وعلى طريق التطور الراسمالي الفردي ، الا انها مظلها لا تستطيع — في نهاية الامر — ان تحقق تنمية اقتصادية فعالة وان تقيم قاعدة صناعية واسعة تقضي على البطالة المتتعة في الريف ، وتؤمن قاعدة مادية للتطور نحو الاشتراكية .

ونتيجة لذلك فان مؤسسات ومصانع القطاع العام تعاني من «بطالة مقنعة» .. اي وجود عمال وموظفين ومستخدمين اكثر مما يحتاجه الانتاج .

ولا شك ان اعادة هذه المصانع الى الملكية الخاصة او بيع ٥٠ بالمائة منها الى القطاع الخاص (والقطاع الخاص لا يمكن بالطبع ان يتقبل هذه الشراكة اذا لم تكن لصالحه وبداية انفجار الصراع الطبقي .. ونعود الى الهزيمة الاقتصادية الى اسباب محددة ، فالتمنية الاقتصادية الجديدة رغم القبول الضاعي الذي احدهت في السنوات الخمس الاولى من الخطة العشرية لم تستطع ان تؤمن معدلاً بالنمو يتجاوز معدل نمو عدد السكان سنوياً ، وذلك لانعاشها على الصناعات الاستهلاكية وكانت هذه الصناعات تهيحاجات البورجوازية الجديدة الاستهلاكية بالدرجة الاولى ، سيارات وتلاجاج .. الخ) بينما كانت الصناعة الثقيلة وهي القاعدة المادية الاساسية لاية تنمية فعلية قليلة بالنسبة للنمو في الصناعة الاستهلاكية . وقد اعتدت هذه الصناعات الاستهلاكية في القطاع العام على اسرادر «الالة» — وقطع الفبار — من الاسواق الراسمالية العالمية .

وهكذا مع بداية عام ١٩٦٥ بدأت التنمية الاقتصادية تعرض ليهوط بطوط جعل نمو عدد السكان ، خاصة في الريف ، يزداد اكثر من معدل النمو الاقتصادي ..

اي ان التجربة الناصرية بالرغم من انها تشكل ظاهرة «المعركة» ؟

هذه هي النتائج الاجتماعية الاساسية لحركة الارتداد عن الناصرية ، ولا شك بان

بقلم : عامر سعيد

السابقة .

يضاف الى ذلك وجود عمالة كاذبة (بطالة مقنعة) في معظم مؤسسات ومصانع القطاع العام ، فقد اضطرت النظام الناصري ان يشغل عدداً اكبر من العمال والموظفين والمستخدمين في مؤسسات القطاع العام بعد ان وصلت التنمية الاقتصادية الى طريق مسدود خاصة بعد عام ١٩٦٥ ، عام الهزيمة الاقتصادية وبداية انفجار الصراع الطبقي .. ونعود الى الهزيمة الاقتصادية الى اسباب محددة ، فالتمنية الاقتصادية الجديدة رغم القبول الضاعي الذي احدهت في السنوات الخمس الاولى من الخطة العشرية لم تستطع ان تؤمن معدلاً بالنمو يتجاوز معدل نمو عدد السكان سنوياً ، وذلك لانعاشها على الصناعات الاستهلاكية وكانت هذه الصناعات تهيحاجات البورجوازية الجديدة الاستهلاكية بالدرجة الاولى ، سيارات وتلاجاج .. الخ) بينما كانت الصناعة الثقيلة وهي القاعدة المادية الاساسية لاية تنمية فعلية قليلة بالنسبة للنمو في الصناعة الاستهلاكية . وقد اعتدت هذه الصناعات الاستهلاكية في القطاع العام على اسرادر «الالة» — وقطع الفبار — من الاسواق الراسمالية العالمية .

وهكذا مع بداية عام ١٩٦٥ بدأت التنمية الاقتصادية تعرض ليهوط بطوط جعل نمو عدد السكان ، خاصة في الريف ، يزداد اكثر من معدل النمو الاقتصادي ..

اي ان التجربة الناصرية بالرغم من انها تشكل ظاهرة



الرئيس المصري يسقطيل ووكيل

الفقرة الاخيرة في موقعها من التحالف الطبقي الحاكم — كما بينا في تحليلنا للتغيرات التي طرأت على هذا التحالف في المقال السابق — تعارض تصفية القطاع العام من «فوق» ، ولكن رعبها وخوفها هو من انفجار الصراع الاجتماعي من قِبل الطبقة العاملة المصرية ، ولذلك فهي تعارض تصفية القطاع من موقع الحفاظ والنمساك بالتحالف الطبقي الحاكم .. اما الطبقة العاملة المصرية فانها وجدت في هذه الدعوة لتصفية القطاع خطراً على مصالحها «المباشرة» وعلى بعض المكاسب الجزئية التي حصلت عليها فبالرغم من ان القطاع العام لم يكن تحت سيطرة العمال ولا تحت اثرافهم ، ولم يكن يمثل تطوراً نحو الاشتراكية بقدر ما كان خطوة متقدمة على الملكية الخاصة للتطور الراسمالي عن طريق تدخل الدولة بعد فشل الطريق الخاص بالطبقة العاملة المصرية حصلت على مكاسب جزئية فرضها هذا التطور الراسمالي نفسه ، فقد اضطرت النظام الناصري بادعائه الاشتراكية ، والملكية العامة ، ان يسن بعض التشريعات العمالية من ناحية الاجور والتأمينات والمشاركة الجزئية في الادارة لتفطية تربيع البورجوازية الجديدة على عرش المكاسب الجزئية في القطاع العام كانت اكبر — كصالح مادية مباشرة للعمال — من القطاع الخاص الذي كان يطالب العمال فيه بمساواتهم بعمال القطاع العام ، وقد حدثت عدة اضرابات عمالية قسي شديداً الخيمة من اجل هذا المطلب ، خاصة ان الراسماليين اصحاب العمال والمؤسسات والمشاريع الخاصة كانوا يتحجبون بضعف القطاع الخاص « وقلة ارباحهم » لتشغيل العمال بأرخص الاجور وادانها ضمن قوانين العمل



الصفحات مع الوزير عثمان احمد عثمان امام خريطة لدم السويوس

تبين — كما قالت احدى المجلات المصرية (١) — « ان هذا القانون رغم ما يتبعه من مزايائاته يعطي للهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة سلطات واسعة في مراقبة تنفيذ القانون والموافقة على تحويل الارباح الى الخارج .. »

من هنا روي اتباع طريق خاص يعني من الاحكام القانونية السائدة ويقرر احكاماً جديدة وهو نفس الوضع الذي نتج به البنك المصري الدولي .. من هنا جاءت الشركة الجديدة معفاة من قوانين الجمارك والنقد والاستيراد والعمل .. !

ضمانات ومزيد من الضمانات للرسمال الاجنبي .. الحرية والحرية الكاملة له حتى بالنسبة للتشريعات العمالية .. وهكذا منذ فتره تبين ان قانون عام ١٩٧١ الذي صدر في عهد السادات والذي اعاد الروح لقانون عام ١٩٥٣ ، اصبح غير كاف ، ولا بد من قانون جديد ..!

ومنذ اسبوعين اكدت «الاهرام» ان اربعة قرارات اقتصادية لتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي قد وافق عليها السادات .. وان تعديلات قد طرأت على قانون الاستثمار لزيد من الضمانات .. وينظر — كما قالت الجريدة — ان يصدر — ايضا — قانون جيد لاستثمار راس المال العربي والاجنبي ، الذي يتضمن تيسيرات واسعة لاستثمار الاموال العربية والاجنبية في مصر ..

الصراع حول القطاع العام

— اما الفاهرة الثانية ، فهي المزيد من تشجيع القطاع الخاص على اقتناص القطاع العام ، اي تصفية القطاع العام بالتدريج ، واعادته الى الملكية الخاصة . واذا كان لابد من الاحتفاظ ببعض المشاريع الكبيرة التي يضر فيها القطاع الخاص ، فان المقصود بتصفية القطاع العام هو اعادة المشاريع والمصانع العامة الى الملكية الخاصة .

والفعل فقد بدأت الدعوات العلنية لذلك .. وكانت لجنة الخطة والموازنة يجلس الشعب قد دعت الى بيع ٤٩ في المئة من اسهم شركات القطاع العام الى الراسمال الخاص العربي والمصري ..

وبهذه الدعوات لتصفية القطاع العام او لبيع اسهم منه الى الراسمال الخاص انتفع باب الصراع حول مصر القطاع العام في النظام المصري ..

لا شك ان هناك شرائح من التحالف الطبقي الحاكم تشكل من الفئورقراطيين البورجوازية الجديدة التي تستفيد من تربيعها على عرش القطاع العام كمدراء ورؤساء مجالس ادارة ، وما وفر لها ذلك من امتيازات وثروات ، تعارض في تصفية القطاع العام ولكنها لا تعارض في تشجيع القطاع الخاص والخاص وحرية الراسمال الاجنبي .. وهذه القوى التي ضعفت كثيراً في

وبرفضه بدأت مرحلة صعوده الوطني ، وكانت ثمارها معركة تمويل السد العالي وصفتة السلاح التشبيكية ، ثم تأميم القناة .. وما تبعها من تأميم المصالح الاجنبية ، ثم رفض التنمية الاقتصادية التي سترتكز على الراسمال الخاص ، وعلى الراسمال المصري والاجنبي ..

وفي هذا المقال سنحاول الاجابة على هذا التساؤل عبر التأكيد على نقطة اساسية: وهي ان هذه المحاولة في التنمية عن طريق الراسمال الخاص وحرية تشجيع الراسمال الاجنبي شكلت البداية الاولى للتجربة الناصرية في التنمية الاقتصادية في بداية الخمسينات ، ففقد تصور النظام الناصري في بدايته انه بإمكانه ان يحل مشكلة التخلل الاقتصادي عن طريق جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل مصر ، وانه بالاكابر حين يتوفر لهذا الراسمال ضمانات الربح والتأمين ضد الاخطار غير التجارية ، ان ياتي الى مصر ويستثمر امواله في الصناعة . وقد صدر قانون ٣٠ مارس — اذار عام ١٩٥٣ لتشجيع الراسمال الاجنبي واعطاء ضمانات وتأمينات له .

(وقانون تشجيع الراسمال العربي والاجنبي الذي صدر في عهد السادات عام ١٩٧١) لا يختلف عنه كثيراً ، بل يعيد الروح اليه بعد فشل التجربة الناصرية منذ اكثر من عشرين عاماً في جذب الرساميل الاجنبية .)

ورغم كل الضمانات والتسهيلات والتأمينات التي تمت للرسمال الاجنبي عام ١٩٥٣ الا انه لم يتدفق كما كان ينتظر رجال السلطة الجديدة ، بل سمعوا ان للولايات المتحدة اميركية شروطاً معينة لتشجيع الراسمال الاميركي على الاستثمار في مصر ، وقد اذاعت المصادر اميركية بالفعل هذه الشروط في ٣٠ يونيو — حزيران عام ١٩٥٣ وكانت كما يلي :

— ضمانات ضد المصادرة ونزع الملكية .

— حق تصفية المشروع الاجنبي في اي وقت من جانب صاحبه .

— كفالة ارباح معتدلة وضرائب معقولة غير ثقيلة على اساس النفقة في المعاملة ضد ضرائب الحماية الجمركية للصناعة الوطنية .

— كما اكدت الشروط الاميركية على ان تكون التشريعات العمالية بالإضافة الى ضمان سياسي وهو وجود « حكومة مستقرة » .

والشرط الاخر واضح .. ان الراسمال الاجنبي .. يطلب اول ما يطلب بتكامل سياسي يطمئن له .. وهو بالنسبة للرسمال اميركي ، نظام تحت الهيمنة الاميركية ، قادر على الامساك بالوضع الداخلي (الاستقرار) وعلى ضرب الحركة الشعبية والوطنية ، وباقابلة بكتاتورية مستقرة مرتبطة بالسياسة الاميركية .

لقد اصطلح النظام الناصري الجديد في بداية صعوده انذاك بالشروط اميركية لحرة الاستثمار الاجنبي داخل مصر ورفضها ..

انتبهنا في المقال السابق الى التساؤل عن النتائج الاجتماعية لهذه الردة الساداتية عن الناصرية وعن مدى وحدود التنمية الاقتصادية التي سترتكز على الراسمال الخاص ، وعلى الراسمال المصري والاجنبي ..

وفي هذا المقال سنحاول الاجابة على هذا التساؤل عبر التأكيد على نقطة اساسية: وهي ان هذه المحاولة في التنمية عن طريق الراسمال الخاص وحرية تشجيع الراسمال الاجنبي شكلت البداية الاولى للتجربة الناصرية في التنمية الاقتصادية في بداية الخمسينات ، ففقد تصور النظام الناصري في بدايته انه بإمكانه ان يحل مشكلة التخلل الاقتصادي عن طريق جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل مصر ، وانه بالاكابر حين يتوفر لهذا الراسمال ضمانات الربح والتأمين ضد الاخطار غير التجارية ، ان ياتي الى مصر ويستثمر امواله في الصناعة . وقد صدر قانون ٣٠ مارس — اذار عام ١٩٥٣ لتشجيع الراسمال الاجنبي واعطاء ضمانات وتأمينات له .

(وقانون تشجيع الراسمال العربي والاجنبي الذي صدر في عهد السادات عام ١٩٧١) لا يختلف عنه كثيراً ، بل يعيد الروح اليه بعد فشل التجربة الناصرية منذ اكثر من عشرين عاماً في جذب الرساميل الاجنبية .)

ورغم كل الضمانات والتسهيلات والتأمينات التي تمت للرسمال الاجنبي عام ١٩٥٣ الا انه لم يتدفق كما كان ينتظر رجال السلطة الجديدة ، بل سمعوا ان للولايات المتحدة اميركية شروطاً معينة لتشجيع الراسمال الاميركي على الاستثمار في مصر ، وقد اذاعت المصادر اميركية بالفعل هذه الشروط في ٣٠ يونيو — حزيران عام ١٩٥٣ وكانت كما يلي :

— ضمانات ضد المصادرة ونزع الملكية .

— حق تصفية المشروع الاجنبي في اي وقت من جانب صاحبه .

— كفالة ارباح معتدلة وضرائب معقولة غير ثقيلة على اساس النفقة في المعاملة ضد ضرائب الحماية الجمركية للصناعة الوطنية .

— كما اكدت الشروط الاميركية على ان تكون التشريعات العمالية بالإضافة الى ضمان سياسي وهو وجود « حكومة مستقرة » .

والشرط الاخر واضح .. ان الراسمال الاجنبي .. يطلب اول ما يطلب بتكامل سياسي يطمئن له .. وهو بالنسبة للرسمال اميركي ، نظام تحت الهيمنة الاميركية ، قادر على الامساك بالوضع الداخلي (الاستقرار) وعلى ضرب الحركة الشعبية والوطنية ، وباقابلة بكتاتورية مستقرة مرتبطة بالسياسة الاميركية .

لقد اصطلح النظام الناصري الجديد في بداية صعوده انذاك بالشروط اميركية لحرة الاستثمار الاجنبي داخل مصر ورفضها ..

العودة الى ما قبل النظام الناصري ، حيث كانت للاحتكارات الأجنبية السيطرة الكاملة على الاقتصاد الوطني .
الرساميل الأمريكية والسياحة ؟
 ومن الواضح - هنا - أيضا الى اخص نتجه الرساميل الأجنبية - وبالإضافة الى شركات البترول الأمريكية ، هناك تركيز واضح من قبل الرساميل الأمريكية على المشاريع السياحية وعلى الفنادق تحت مظلة تعبير منطقة السويس .. فمتدجا جاء **دوكفاز** « رئيس مجلس ادارة تشيز بانهايتن » ليساهم في تعميم منطقة القناة ، كانت مجلة « **نيوزويك** » الأمريكية تنشر خريطة مشاريع تعميم قناة السويس !

قالت مجلة «نيوزويك» الأميركية :
« ان الرئيس السادات بدأ يضع
أفكاره موضع التنفيذ بعد أقل من
أسبوع على وقف إطلاق النار عقب
حرب تشرين ، واستقدم أحد معارفيه
القضاء المهندس عثمان أحمد عثمان
أكبر ملزم خاص في العالم العربي .
وعينه وزيراً لتنفيذ مشروعه الجبار .
وبما ان عثمان كان أكثر من متحمس
للمل هذا المشروع ، فقد أقام على
القور غرفة عطلت على الطراز
المصري من أجل «المركبة الجديدة» .
وخلال السنوات السبع القابضة اذا
واصل عثمان عمله، فان القفزة ستكون
قادرة على مضاعفة حجمها وإمكاناتها
الحالية أربع مرات ، بحيث تعمرها
بعض ناقلات الدم المخشحة

كما أن مدن القديسة كبور
سميد والسويس سمعان بناهما لتصبح
مرايا.. حرة على الطراز الحديث. أما
الاسماعيلية الواقعة عند منتصف
القناة فستتحول الى مركز سياحي .
ويمتزم عمان تحويل مليون غدان
من الصحراء المجاورة الى ارض مروية
لتزروع .

وقالت اللجنة : كل هذا يبقى في
مرحلة الاعداد ، انما في غضون
ذلك تشهد القاهرة انفعاكا كبيرا من
قبل رجال الاعمال افريقيين ، وقد
امتلأت بهم (مبيلون) و (شيراسون)
وغربها !

وأضافت : احدث الزائرين دايڤيد
روكفلر نائب مدير (شفايس) مانهاتن
بنك " الذي وافق على اقراض مصر
٨٠ مليون دولار ، واعلن عن خطط
لانتاج نوع للبنك في القاهرة ، واخر
في احدى مدن القناة . كما ان شيكات
التمويل القريبه بدأت تستعد لوضع
مخطط لاقامة منتجع سياحي على رمال
بحرة النصحاح قرب الاسماعيليه .
اما الكوينون فيعتزمون اقامة مصانع
لانتاج الاسمنت والورق والزجاج ،
بينما تتطلع شركة سيارات امريكائيه
مشروع لتجميع السيارات ، الى جانب
عدد من الشركات اليابانية التي لديها
مشاريع جاهزة لاقامة سلسلتمصانع
في المناطقه المحيطة بالحيدبة

التركيز على السياحة والتركيز على الصناعة
سهلانية ، هذه هي مجالات الاستثمار
بفني .. تحويل مصر الى « مكان جميل
للزيارة » والسواح الأميركيين (تماما كما هي
نن ، وإيطاليا وإسبانيا ، وهاتان في كوبا
الثورة !)

الشراكة بين الراسمال
العربي والاجنبي

حاول بعض التحليلات (وبعضها من
سائر الشرعي) في مصر مثلاً بجماعة
ليمة التي تصدر عن دار « الأهرام »
تظهر أن هناك تناقضا بين الرساميل
ية الفائضة والرساميل القوي، وخاصة

الأمريكي - وأن الرسائل العربية بدأت تفتقر
بإزيمات الدولار (وقد أصيبت فعلا بخسائر
جسيمة من الإرصدة العربية في البنوك
الأوروبية والأمريكية بعد تخفيض قيمة
الدولار والاسترلين وغيرهما من العملات
الصلبة .. وهي من أجل ذلك تعود إلى
الذيل العربية القديمة !) .. إلا أن الرسائل
العربية الفاضلة بصلحتها في الأرباح
المضمونة أكثر مما تستجيب للدعوات الوطنية
التي طالما دعتها منذ هزيمة ٥ حزيران لسحب
أرصعتها من البنوك الغربية ، ولم تستجب
لذلك للدعوة الوطنية ، ولم تستجب إلا عندما
وجدت أن خسارتها عن الخارج بدأت تزايد ،
ومن هنا تفتيشها عن مجالات استثمار جديدة .
وصالح الرسائل العربية الوطنية العامة
الخاصة لا يمكن أن تستمر أموالها في
شوارع غير رابضة ولا مضمونة بالاف ضمانة
الضمانة ، لا يمكن أن تنفي مشاريع دون
إيمان أكيد بأن (الرسائل الأجنبية) وخبرته
تكنولوجيا له علاقة ما بالشروع ، ولذلك
هي تفصل قبل كل شيء (الشراكة مع
الرسائل الأجنبية . وهذا هو (سر) البنوك
لعربية - الأوروبية المشتركة التي تكونت في
السنوات الأخيرة ، وسر كثير من المشاريع التي
تشترك فيها الرسائل العربي جنباً إلى جنب
الرسائل الأجنبي .

ان الدعوة لاعطاء الحرية الكاملة للراشمال
العربية ، بحجة استفادها من الخارج
دعوتها للاستثمار في المنطقة العربية تحاول
نظف بانها مهينة بالاموال العربية لابروس
اموال الاجنبية .. اي انها تظف في الاطار
وطني العربي ، وتفرغ التبعية للراشمال
اجنبي الاحتكاري العالمي ..

.. إلا أن واقع الأمور هو بحدسه
.. فأولا ، وقيل كل شيء ، فإن حرية
الاستثمار لا تقتصر على الراسمالي العربية ،
فالتدليل أن قانون ١٩٧١ يساوي حرية
الراسمال العربي والاجنبي . وقد سمي
أصلا - بقانون الاستثمار العربي والاجنبي!
إن الراسمال العربي لا يمكن أن يدخل
في استثمار ، دون أن يجد أمامه حرية -
"شريك" الراسمال الاجنبي .. وإذا كان
"شريك" الماضي" في التاميم لم يزل يقلق
سمايل العربية كما يقول الدكتور القيسوني ،
فجعلها تتخوف من الاستثمار ، ذلك فإنه
الرب يعاطفها ضمانات أكثر وحرية كاملة ،
كان الأمر كذلك فهي بالحرية تستثمر
من تتقن من أي إجراء أو قيد يمس حرية
الراسمال الاجنبي . إن الحرية الراسمال
عربي والاجنبي حرية واحدة ! أن حرية الاول
سنة حرية الثاني ، وحرية الثاني تستتبع
سنة الاول !

إن الرأسمال العربي والرأسمال الأجنبي
 كان لا يفرقان وإن اختلفا بعض الأحيان
 لأن الأحوال العربية التي تتدفق — الآن —
 من مصر وعلى المنطقة العربية «(الرجعة)»
 الخارج ليتمكن أن تحدث نهوا صناعيا ولا
 تستقل عن الرأسمال العالمي ، فهي
 قادرة كراسمالية مختلفة عن الاسقطالية
 الرأسمالية العالية ، وهي تحتبهاستمرار
 ضمانتها رسامالية عالية لها بالإضافة
 بعجزها التكنولوجي ، ومن هنا النقاهة
 منتصف الطريق مع التكتولوجيا الغربية
 بتركية ، فهي اعجز من أن تستثمر
 لها بدون هذا «(الاعون الأجنبي)» ، كما
 الرأسمالية العالية وجدت في هذه الحاجة
 تكتولوجيتها مجالا للسيطرة والهيمنة
 اقتصادية من جديد منطقة من سيطرتها
 جديدة على مصر ، الذي فتح الإرتداد
 ساداتي عن النافارية إوابوها على
 راعيتها للرأسمال العربي والأجنبي .

الشراكة بين الراسمال
العربي والاجنبي

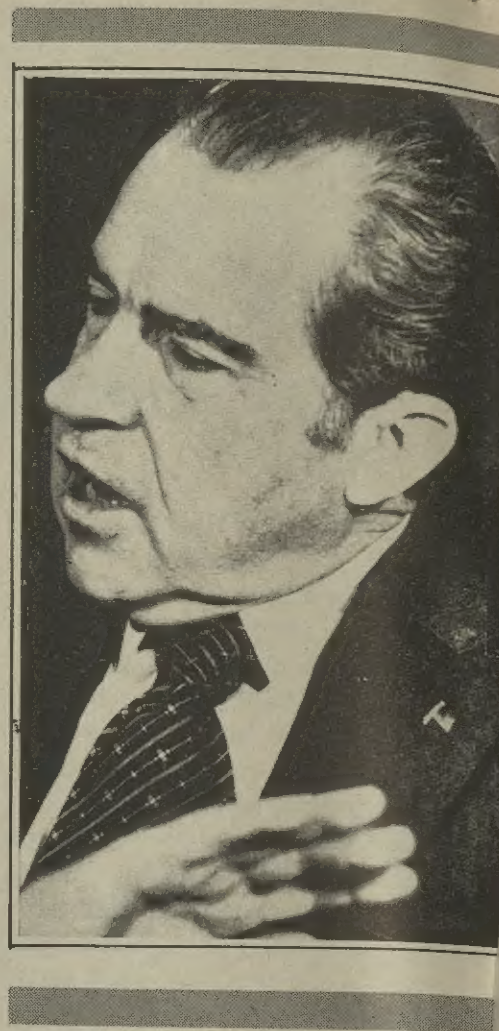
في تحققت طيلة العشرين عاما
ضحية على صعيد التحرر
اقتصادي والسياسي من
مبريالية .
(انتهى)

(۱۱۱)

فلسطينيات

سياسة الامبريالية الأميركية
تجاه القضية الفلسطينية
وحقوق شعب فلسطين الوطنية

بقلم : سعيد جواد
ناحت في مركز الأبحاث الفلسطينية -



س. ترومان « ناييد لخطه الوكالة اليهودية في آب ١٩٤٦ .. حيث اوصت تلك الخطه بخطط يهودية مماثلة لخطوط هدنة ٤٨ - ٤٩ التي اقامها الجيش الاسرائيلي » . لقد جاء هذا الموقف الاميريكي بعد فترة من عدم الوضوح والتردد نطقت في نايد ترومان المتحذرة الرامية الى « التسوية بين الطرفين في فلسطين » . وبناء على تلك تم اعطاء

العمليات الممثلة للأمريكيين لكي يوصوا «بذلة موحدة في فلسطين هذه مقاطعة عربية ويهودية» ولم تدم هذه الفترة طويلا حتى تحدثت سياسة ترومان في تبنيده لخطه الوكالة اليهودية في اب ١٩٤٦ . لقد بنيت السياسة الأميركية انذاك على جملة من العوامل كان من أبرزها : ١ - الصراعات الصهيونية المكثفة على الحكومة الإسرائيلية . ٢ - فرصتها في انجاز مشروع ترومان الذي طلب فيه من بريطانيا عام ٥٠ «السلام» الذي اثار لاجل يهودي بدخل فلسطين « من الذين يعيشون في المناطق التي كانت تحتها القوات الأميركية في أوروبا والذين كانوا سببا للاحتكاك الدائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد رفضت بريطانيا الطلب في حينه خوفا من دخول ذلك العدد الكبير في فلسطين وما سيثيره من ردود فعل عربية . ٣ - سعي صانعو

السياسة الأمريكية التي تهيمن معهم في
خطة الوكالة بصيغة قرار التقسيم عن طريق
الأمم المتحدة ، في محاولة لنفاذ وتخفيف
ردود الفعل العربية ضد المصالح البريطانية،
والتي كانت تعني كما كان الأمريكيون يشعرون
نهائية الهزيمة الغربية وبدائية النفوذ
السوفياتي . *

بعد الطائر التي حركت السياسة الأمريكية
وعينت اتجاهها كانت سابقة لرحلة تبلور
وتركز المصالح الاقتصادية وخاصة « النفط »
والجارة بشكل واضح ، لقد كان العامل
الثالث الذي عزز اتجاه السياسة الأمريكية
الخوف من « تصفية النفوذ البريطاني ،
وبدائية النفوذ السوفياتي » عابلا مؤثرا في

(٤) مفكك ١٠. جانسن. وزارة الخارجية
الاميركية وسياستها الفلسطينية . العلم
المغربية اب ٧٣ . اعتمادا على وثائق الحكومة
الاميركية التي اخرجت عنها مؤرخا وصدرت
تحت عنوان « العلاقات الخارجية للولايات
المتحدة » .

الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية مما دفع بها الى اصدار ابيان اللاتني مع فرنسا وبريطانيا لضمان حياة اسرائيل . لقد دخلت الولايات المتحدة هذه الحرب رينسي في صاعقة والاعلان البيان اللاتني عام ٥١ ، الذي استهدف تركيز وترسيخ الكيان الاسرائيلي اللاتني والهزوز والغريب عن المنطقة والقائم على اجلاء شعب اخر ، وحمائه ضمانات وقوى امريكية - فرنسية - بريطانية خارج منطقة الصراع وفي مواجهة شعوبهم وعندها وصلت السياسة امريكية في تلك المرحلة فضفاها الثالث ضد الشعب الفلسطيني وطغمة الترابجية ... من الوعد بالكان الى المساهمة في انشائه حسب خطة الوكالة اليهودية الى تركيزه وضمان حيايه من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .

ثانيا : سياسة الولايات المتحدة في
مرحلة : المراهنة على الدور الاردني
في حماية اسرائيل وعرقلة نمو
ونفوذ حركة التحرر الفلسطينية
من عام ٥١ - ٦٧ .

بعد ضمان وجود إسرائيل كامر واقع ،
وبداية نمو وتنام مصالح اميركية واسعة
اقتصادية وسياسية واستراتيجية في المنطقة ،
اصبحت السياسة الاميركية مبنية عليها في
مواجهة حركة التحرر العربية عموما ،
والفلسطينية كاحدى ضماناتها . ومن بين
اهدافها في المواجهة النظام الاردني الذي
« حشد اسرائيل » ضد اي انتماء للشخصية
الفلسطينية وحركتها الوطنية التي تمثل نقضا
لوجود اسرائيل واداة تصادم مباشرة معها .
— في عام ١٩٧٤ كان دور السياسة الاميركية
جزئيا في الانقلاب العسكري الجمعي في الاردن
ضد الحكومة الوطنية اولا والحركة الوطنية
والديمقراطية الفلسطينية — الاردنية ثانيا .
لقد كانت سياسة التدخل من ثمار وتطبيقات
مشروع ايزنهاور الذي رفضه الحكومة
الوطنية حينذاك باصرار وثبات . وبدا التدخل
الاميركي تحت الشعار الكروي « والنسيء
الصبت » شعار « مكافحة الشيوعية » لمواجهة
من الحركة الوطنية الفلسطينية — الاردنية
انقلاب نظورها .

— وبعد انتفاضة السموع في تشورسن
الفاي عام ٦٦ رد الدعم الاميركي سرعيا في
استجابته . وكان رد الفعل لانقاذ الملك ضد
التعرض الوطني كما هو في البيان المزعمن
طلب شخص الاسلحة الى الاردن كونه « لا
للخفاق عن البلد ضد اسرائيل وانما لتثبيت
سلطته » ، ولقد زومت الولايات المتحدة
الحكومة الزمنية بين ٥٧ — ٦٧ في ١٤
بالحق من المساعدات الاميركية مباشرة الى
الجيش ، ونفق ٨٠ بالمئة منها الى خزينة
المملكة الاردنية حيث فتح اععاد في بنك
نيويورك لتسديد اثمان الاسلحة الاميركية «
الحرمة لعام ٦٥ » .

في هذه المرحلة من تاريخ السبلة الفلسطينية، ونضال الشعب الفلسطيني، بل قيام إسرائيل وحرب حزيران ٦٧، وبانقضاء منذ بدء التناحر الأميركي الواسع النطاق في السياسة الأردنية من خلال الانقلاب العسكري وبعدد حتى انتفاضة السموع عام ٦٦، كانت السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين هي الوجه الثاني لسياساتها تجاه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية. وقد تحولت نحو هدفين : ١ - تمكين النظام الأردني من التحكم ببصير الشعب الفلسطيني في الضفتين لتأكيد ادعائها تمثيل الشعب إسرائيل، وخاصة في محطات الكفاح الحاسمة، الحكم الوطني عام ٥٧ وانتفاضة السموع عام ٦٦. ٢ - تكريس دور السلطة الأردنية في الضفتين لتأكيد ادعائها تمثيل الشعب الفلسطيني واستمراره والحصول على المساعدات الأميركية بتلك الصفة لتوظيفها ضد مصالح الشعبين الفلسطيني والأردني وأصلحها إسرائيل .

وجاء تصاعد الدعم الأميركي لإسرائيل قبل عام ١٩٦٧ وتأييد احتلالها للأراضي

العربية والفلسطينية الجديدة المحلة عام ٧٦
كاستمرار لإعداد الشعب الفلسطيني ومعاكسة
لحقوقه الوطنية التي اتصت برجاتها منطوقاً
بما يدوم الاحتلال لقون الفلسطيني كاملاً
من البحر إلى النهر . وكان موقفها في مجلس
الأمم بعد حرب حزيران لم يسبق له مثيل في
تاريخ العدوان وقصف الدول تجاهه .
« فتحت الولايات المتحدة مجلس الأمن عام
١٩٧٦ » للمرة الأولى في تاريخه ، من أن يامر
بإسحاب القوات الاسرائيلية في الوقت الذي
يأمر بوقف إطلاق النار » .
وهذه السياسة تكفل سياسة دعم النظام
الاراضي في مواجهة الشعب الفلسطيني ونمو
حركته الوطنية . بمعنى : « تكريس
للاستعمار الاسرائيلي لكل ارض
فلسطين من جهة . وتأييد وحماية للأداة التي
تخضع هذا الوجود وتضمد لنمو الحركة
الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية .

والمرغم من كل الجهد الأميركي، وانطلق
الثورة الفلسطينية المسلحة في الأول من ٢٥
عام ١٩٦٥. وتصادت العمليات العسكرية في
غرب جزيران واحتلال كامل فلسطين. وبسبب
من هزيمة الجيش الأردني التي زعزعت
المركزات العسكرية الإقصائية والسياسية
الي يقف عليها النظام، تصاعدت الحركة
الجهادية الفلسطينية المسلحة في الضفة
الشرقية مع تصاعد العمليات العسكرية في
عمق الأراضي الفلسطينية، وتضاعفوا
تتبرست حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن
عسكريا وسياسيا وبدت كل خطوة تقدم وتضاعف
عسكري وسياسي لها هي أضعاف وتهدد
للنظام الأردني. ذلك الواقع الموضوعي تميز
الثورة الفلسطينية وضع الولايات المتحدة أم
مرحلة جديدة من مراحل سياستها تجاه
المسألة الفلسطينية وتغييراتها القوية وبدأت
مرحلة سياسة التصدي لحركة المقاومة
أصاغة.

ثالثا : سياسة الولايات المتحدة:
في مرحلة التصدي لحركة المقاومة
المسلحة سن ٦٧ - ٧١ .

هذه المرحلة من السياسة الأميركية التي
تميز وجهها الأول في دعم وتكريس احتلال
الوطن الفلسطيني كان وجهها الثاني
تأييد وتكريس النظام العربي ضد حركة
المقاومة المسلحة . وقد بدأ النظام مثلا
في استنزافاته توجيهه الواسعة في سيطر
وحزيران عام ٦٩ ونجيب في مراكب البول
٧٠ ونزول ٧١ - لقد كانت السياسة
الاميركية تتطابق مع سياسة اسرائيل في
التوقيع لتلك الصلح مغرد بعد تحكيم
القرار (جزء ما)
الضفة الغربية ولكن تلك التوقيع مشروط
بتصفية حركة المقاومة عسكريا في الارض
وفي مراكب البول كان الموقف الاميركي لتسديد
الوضوح . لقد كتبت لجهة الاميركية « هورين
بوليسكي » الصادرة « والاشطن » وبعد ان
يتحدث الكاتب عن نزوة المعارك والارملة
النظام يؤكد ايمان السياسة الاميركية
بالحركة القومية على العادة التالي :

« ان الولايات المتحدة اسام خبارين
دخل المعركة او السباح لاسرائيل بالقيام
بالعمل ... في اليوم التالي نشرت الصحيفة
تخبرنا موجها للاتحاد السوفيتي ان نذل بنذل
عندنا هناك البيت الابيض اسرائيل ماذا
نستطيع ان نفعل لوقف الفدائيات السورية
التي كانت تحرق فيجاءه الا اننا لدعم الفدائين»
وبعدا اعز بنكسون « ان اتصال مع موسكو
يستكون هناك افعال لا افال » (اسرائيل)
والسلام . حسام الخطيب شؤون ٢٨
وبدات الفترة ٨٢ تسعد لغزو الاردن . و
هايدية الخاصة يكشف الوعد الايدي
له بالقل الغدوم مع اسرائيل مقابل معارك
ايول ونصيفة وجود حركة المقاومة العنني
كما كشفت مجلة « السياسة الخارجية »
الامريكية عن قيام « تعاون وثيق بين هيئتين
الحرب في اسرائيل والولايات المتحدة ان
عمليات القمع التي وقعت في الاردن ضد

—

الضامين في (سبتمبر) ايلول ٧٠ بهدبد
سوريا بالتدخل ضد الاردن حنذاك « (الانصار
الحمية ١١ آذار ١٩٧٢) . وبعد مكر
٧٠ ونمو ٧١ بدأ الدعم الامركسي
الاقتصادي عبر مشاريع خطة التنمية
الاقتصادية الثلاثية ، والتي بنت على
مخططات واستمارات ونفذ امركي بشكل
رئيسي ، والتي تضمنت مشاريع الاستيطان
للاجئين في الغواص التي كانت شكل خطط
مماثلة ، بعد محاولة بالمرور في محاولة
لتوظيف نتائجها المالية ضد مصالح الشعبين
الفلسطيني والاردني للتمهيد لمصلح اردني -
اسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية على
ظل الاختلال الواسع في موازين القوى لصالح
العدو ضد حركة التحرر العربية ولصالح
الرجعية الاردنية ضد حركة المقاومة والحركة
الوطنية . الاردنية .

رابعاً : سياسة الولايات المتحدة:
في مرحلة ايلول ٧١ تشريع ٧٣
والمواجهة الاميركية المباشرة لحركة
المقاومة .

— بالرغم من الانكاسة العسكرية التي
اضمت حركة المقاومة بعد سجنين المول
نومز ٧٠ - ٧١ ، استطاعت المقاومة
الوطنية إضافة لاستمرار العمليات
المسلحة في الأراضي المحتلة أن تبرز
انتماءات سياسية عربية وعالمية وأن
تضع في محارة نظام الملك ودعمه التي
دورة من الأزمات الداخلية الانكاسية
والسياسية . في ذلك الوقت بدأت السلسلة
الأميركية بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل
تتصدى لحركة المقاومة مباشرة وفي جميع
مواقعها خارج الأرض المحتلة .
قد كان رد الفعل الأمريكي الرسمي تجاه
عجلة الظروف يسير إلى السياسة الأميركية

كما تؤكد اشترك الولايات المتحدة بعملة .
١٠ نسيان بشكل قاطع . لقد ورد على لسان
ولم روجرز وزير الخارجية انذاك وبشكل
هيسري « ان عقوبة الاعدام تبدو مناسبة جدا
لهم » ثم ان لارى طريقة اخرى لمواجهة
هذا الحدث « اما السناتور هوسكوت
قد قال بعد اجتماعه الى نيكسون « ارجو
ان تقتلوه جميعا ربما بالرصاص وكلما
اسرعتم كان ذلك افضل » هذه الاتهام التي
صدرت من البيت الابيض هي التي كانتخذف
الموقف المتري من المجهوم على بيروت وصدا
وهي تؤكد اشترك الولايات المتحدة بعملة
قاطع . هذه السياسة هي نتيجة لما اوردته

صحيفة «الهرالد تريبون» عن ما أعدهه
اللجنة الوزارية لقائمة الأعمال «الراهبية»
التي يرأسها ولیم روجرز وزير الخارجية
آنذاك. الأولى «خطة لولدر» والثانية
تدور على العمليات العدائية في الخارج .
وكان اشترك المخبرات الاميركية في عليه
الكوماندوس الاسرائيلية جزوا من مهام تلك
اللقان . الا ان رد فعل الجماهير العربية
والسليطية وانتفاضا ضد افعالهم
والسياسات الاميركية واحتمالات تصاعد
دورة عنف ضدها (الزهراني ، مظاهره
رغم القبول في بيروت رد انقل الجماهيري
المتضامن مع منظمة التحرير في التصرف القطاع
والاودن الذي ادهش الاسرائيليين وارعب
الملك) جعل السياسة الاميركية تبعد النظر
سرما في حساباتها وبهذا المسؤولين
الاميركيون يتسابقون في النهي والتصل من
الاشارة ، مصحوبا بالتحريض ضد حركة
المقاومة وقد تمثل ذلك التحريض : بعدد
استعداد السفراء العرب امام الوزير الاميركي
بالاصرار على سماع النفي الاميركي من
الاذاعة العربية ، ودعوة الحكومات العربية
الى اغلاق اذاعات المقاومة ، واستشارة
الانظمة الرجعية ضدها وتخوينها من
احتمالات تصاعد نفوذها الجماهيري القوي
ضد المصالح الاميركية وبالتالي ضد مواقع
الرجعية العربية اياها .

البقية في العدد القادم •

مازق الاستعمار البرتغالي بعد فشل الحملات العسكرية ضد المستعمرات واستفجار الصراع داخل الجيوش



انفجر التناقض داخل الجيش في البرتغال وحاولت بعض القوات أن تنهزم وتحتل العاصمة وذلك بعد أن أصدرت الحكومة البرتغالية قرارها القاضي بتخية نائب رئيس الأركان أنطونيو دي سينولا .

وسبب هذا الانفجار يعود إلى أن سينولا — الذي قاد لدة أربعة أعوام العدوان البرتغالي على غينيا — نشر كتابا عبر فيه عن آرائه بشأن الحرب وخلص فيه إلى أن تحقيق الانتصار في المستعمرات بواسطة الوسائل العسكرية وحدها أمر مستحيل ومستبعد . وطالب بفتح باب التفاوض مع الثوار للوصول إلى حل وسط يعطي البلدان الأفريقية نوعا من الاستقلال إلا أنه يحتفظ بها في إطار اتحادي مع البرتغال .

ويبدو من خلال التعرف إلى آراء أنطونيو دي سينولا أن الخلاف بينه وبين الحكومة البرتغالية لا يطال جوهر العلاقة الاستعمارية مع البلدان الأفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي . غينيا بيساو ، الموزامبيق ، وأنغولا . ففي حين تسعى الحكومة ونمبل على الإبقاء على قواتها العسكرية في هذه البلدان لربطها بالبرتغال يدعو سينولا إلى حل يؤدي إلى انسحاب هذه القوات وربط البلدان لربطها بالبرتغال يدعو سينولا إلى والسياسية بالبرتغال ، بشكل يخفف من حدة الصدام مع الثوار ويضمن استمرار المصالح البرتغالية .

إلا أن التناقض بين الموقعين كان محتما، وهو يعود إلى أن الاستعمار البرتغالي يجد صعوبة فائقة في التخلص من الأشكال التي يعتمدها لتنظيم عمليات انهزم والغضب. البرتغال قبل تغير ، يظل عليه الانسحاب الزراعي وتحتكم بورجوازية تجارية ضعيفة عاجزة عن مد سيطرتها على الريف البرتغالي نفسه حكم بالبحري على بلدان تبعد عنها الذي لم يحصل على أي شيء مما تنهيه الشركات ، أخذ يمي أكثر فائقر لا جدوى هذه الحرب العدوانية . وقد لعب تصاعد النضال الثوري في المستعمرات ، وتقدم الحركات الوطنية والانتزاعية الشريفة الدولية ، والمزلة التي أصابت البرتغال نتيجة نعمته ونتيجة انكشاف أمر المجازر التي ينظمها ضد الشعوب الأفريقية ، كل هذا لعب الدور الأساسي في توليد حركة شعبية تنح على هذه الحرب وترفضها .

بدأ عام ١٩٦١ بقيادة البطل الشهيد أميلكار كابرال ، واستطاع أن يحرر معظم أراضي البلاد ويقيم سلطته الثورية عليها ويغرض نفسه على العالم ، وأقدام حوالى ٧٥ بلدا على الاعتراف بالثورة وطرد البرتغاليين من المنظمات الدولية . لا شك أن كل هذا جعل الشعب البرتغالي ، وحتى الجيش البرتغالي الذي اختبر أكثر من غيرهم يدرك أن حكومته تزج في حرب لا أمل لها

استحالة الحل العسكري والاستعماري ، يدرك أن حكومته تزج في حرب لا أمل لها ولا تحمل أية فائدة له ولا لغيره من شعوب العالم . زد على ذلك أن الحالة في أنغولا « حيث حررت قوات التحرير ثلث البلاد » وفي الموزامبيق ليست أفضل من غينيا . مما « برتغالية »

يقصد الحكومة كل الحجج التي تنذر بها لعدم الانسحاب .

كان يمكن لمل هذا الفضل أن يؤدي إلى نهض الأوضاع البرتغالية لو أن الحكومة لم ترفض حالة من الديكتاتورية الرهيبة ، عطلت بواسطتها الحياة الديمقراطية في البلاد . وحلت الأحزاب والانتخابات ، وقبعت كافة حركات الاحتجاج . إلا أن الحكم البرتغالي اضطر ، لارضاء شركائه الأوروبيين الذين يدعون الحرص على الديمقراطية ، إلى تقديم تنازلات شكلية : الموافقة على إجراء انتخابات دورية كل أربع سنوات . ويكتسب هذا التنازل شكله الواضح من طبيعة القانون الانتخابي بالذات ومن التلاعب الذي « تنفرد » الحكومة البرتغالية باتقائه .

فالقانون الانتخابي يهرم الأميين من حق الانتخاب ، ويمنع ورود أسماء « المشبوهين » على لوائح الترشح . أما ما لا ينص عليه القانون فتتولى الحكومة أمره ، وهكذا يجد المرشحون الحكوميون بالذات ، والدليل الأكثر بلاغة على هذا التزوير الفاضح والزم أن الانتخابات التي جرت من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣ لم تشهد سوى فوز مرشحي الحزب الحاكم (في الانتخابات ١٩٧٣ فاز الة وخمسون المرشحا حكوميا بعد أن انسحب كافة المرشحين المعارضين قبل الانتخابات بثلاثة أيام) .

الفلاء والهجرة

إذا أضفنا إلى هذه الحالة من انعدام الديمقراطية المشكلتين الرئيسيتين اللتين تواجهان الشعب البرتغالي ، فهنا التمييز العسكري الذي حصل رغم قلة خطورته ونهبه للسلطة . والشكلتان هما : الفلاء ، والهجرة . فالفلاء الذي ارتفع نسبة ٢١ بالمائة عام ١٩٧٣ يهدد الشعب البرتغالي في كونه البومي ، والسبب الأول للفلاء هو الاتساع الاقتصادي على السوق الرأسمالية. فالبرتغال بلد « مفتوح » على الخارج ، وقد قامت حكومته بسن وتفعيل كافة أنواع القوانين

لتزويد من سهولة عمل ونشاط الرأسمال الاجنبي وحرية في عدم توظيف أمواله في البرتغال ، مما ينعكس على مستوى معيشة الشعب يجعلها في تدهور مستمر . أما مشكلة الهجرة ، والاستنزاف الذي يتعرض له الريف البرتغالي فنتيجة مباشرة بنفسها . ففي البرتغال توجد مناطق يزيد فيها عدد المهاجرين على عدد المولدين وتصل النسبة في بعض المناطق الريفية إلى عشرة مهاجرين لكل مولود واحد . ويبلغ الرقم الإجمالي للهجرة البرتغالية حوالي مليون ونصف مهاجر أي حوالي ثلث اليد العاملة البرتغالية .

وهكذا ، فإذا كانت بعض الحكومات الإمبريالية قد استطاعت حل بعض مشاكلها مع عمال بلادها والطبقات الكادحة الأخرى ، فإن البرتغال الذي يدفع غالبا ثمن استعمارها ، لم يستطع تأمين ما يكفي من أموال مباشرة عملية تنمية تسمح له بشراء سكوت بعض

الضغوط الاجتماعية . وكان من الطبيعي أن يلجأ البرتغال نتيجة هذا التثقل المضاعف إلى تنظيم عمليات التمتع والارهاب . فكل غيرت الأحداث الأخيرة طبيعة هذا التوجه .

نحو مزيد من التصلب ؟!

إن التباين الأولي للسياسة البرتغالية في المرحلة الحالية والمقبلة تشير إلى أن النظام سيسير من صلابته . فقد أعلن كابينو رئيس الوزراء البرتغالية أن البرتغال سيحتفظ بوجوده في أفريقيا مهما كان الثمن . وكاشارة إلى تصميم الحكومة هذا استنسخ لوز كوتيسا القائد البرتغالي لقوات الموزامبيق وعين رئيسا للأركان محل رئيس الأركان المتقاعد مع سينولا والذي أطيح به معه .

إذا كانت الحكومة لا تجد حلا لمشاكلها سوى تشديد القمع فإن هذا لا يعني أن الأحداث الأخيرة بورتون أن تترك أثرا على البرتغال وسياسته . أن الأثر الأول لهذه الأحداث هو زيادة الانقسام داخل الجيش . إذ أن جناحا مؤيدا لسينولا ظهر داخل القوات المسلحة ، وبدأ أن هذا الجناح يملك تنظيميا جينيا ، « حركة الضباط » ، قام منذ الصيف الماضي اثر انتخابات ١٩٧٣ المضبوحة واخذ يعلن عن احتجاج ملطس وغاضبي إلى أن انتهى به الأمر إلى إعلان مطالبه حول ضرورة الانسحاب من أفريقيا وتحقيق انتزاع ديمقراطي داخلي . بعد هذه التجربة مع الجيش سيسيج النظام أكثر حذرا منه واكثر تصميميا على مواقفه . وسيتنح عن هذا الحذر والابتعاد التسمي عن الجيش تزايد الاعتماد على الميين البرتغالي التقليدي والاعمال في تقديم التنازلات الاقتصادية والسياسية امامه . والأثر الآخر الذي سوف تتركه الأحداث

سيظل بلا شك علاقة البرتغال بالحلف الأطلسي عموما وبليزيرا خصوصا . فالولايات المتحدة تستطيع الضغط على البرتغال وذلك بأن تستعمل ضده قوانين حلف الأطلسي التي تحرم استخدام أسلحة الحلف في الأراضي الأفريقية ، وكان نيكسون قد طالب بإلغاء هذه القوانين — غير النافذة عمليا — إلا أن الكونغرس فضل إبقاءها كسيف مسلط على رأس الحكومة البرتغالية .

إلا أن البرتغال باقيل ، تستطيع مواجهة هذا الضغط ، لأنها تملك جرد الأتور حيث تقيم الولايات المتحدة الأميركية قاعدة جوية كبيرة وهامة . كما أن البرتغال برهن عن حسن نواياه حيال أميركا عندما سمح لها أثناء حرب تشرين، باستخدام أراضيها وأجوائه لنقل الإعداء إلى إسرائيل ، بالإضافة إلى أن البرتغال زاد من إنتاج النفط في مستعمراته ليسد بعض النقص الذي حصل بعد أن قطع العرب نظمهم عن أميركا وخضفوه من أوروبا الغربية واليابان .

إلا أن حاجة البرتغال إلى الدعم والحماية الأميركيين أكبر بكثير من حاجة أميركا إلى البرتغال ، مما يعني — خاصة بعد انفجار تناقضات الجيش البرتغالي — مزيدا من التصاق والتحاق السياسة البرتغالية بالسياسة الأميركية .

يبقى أن نقول ، أن الأسباب التي خلقت الأزمة الحالية بقيت معلقة ، لا بل ازدادت . فالحلول التي يبدو أن الحكومة البرتغالية ستأخذ بها لا تقدم أي حل فعلي لأزمة مشكلة فعلية . كما أنها لن تستطيع نقل

المبادرة من أيدي الثوار في غينيا وأنغولا والموزامبيق إلى أيدي الحكم الاستعماري البرتغالي ومرترقه .

الحريق الثوري يمتد ويشمل كل أنحاء الأراضي المحتلة

في الأونة الأخيرة حالات رفع علم فلسطين فوق المؤسسات في السامرة — الضفة الغربية — نشرة م.و.ف عدد ٣٦ . ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة رفع الاعلام الفلسطينية — كرمز لنحدي المواطنين للوجود الاسرائيلي، وتأكيد على الهوية الفلسطينية المستقلة التي تناضل عليها — تزايد النشاط المعادي للاحتلال بين صفوف الجهازي، التي باتت تواجه حملات وتصديد مستمر لتحديها للوجود الصهيوني على أرضنا .»

منشورات ورفع اعلام في جنين : خلال الأسبوع الماضي عمت منطقة جنين منشورات ثورية، دعمت المواطنين إلى التصدي بـكل صلاية، قوات الاحتلال الاسرائيلي ، وعملاء النظام الهاشمي والاستمرار في خضج تحركاتهم المشبوهة، واضاعت الأنباء الواردة من الأرض المحتلة قولها : أن عدداً من هذه المنشورات قد وزع بالبريد على عدد من الشخصيات الفلسطينية ، وقد كشفت هذه المنشور عن الدور الذي يحاول بعض عملاء النظام الهاشمي القيام به خدمة لخططه الرامية إلى الصاق شعبنا بالنظام من خلال اقتسام حقوقه الوطنية المشروعة مع العدو الصهيوني على طريق تبنيها نهائيا . هذا

واعتبرت صحيفة دافار الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٢٧-١٩٧٤ بـقام طلبية المدارس في مدينة جنين يرغ العلم الفلسطيني فوق المدرسة الثانوية كما قاموا بكتابة عدد من شعارات الثورة فوق جدرانها واضاعت الصحيفة بقولها : «وقد تزايدت

بيان المجبهة الديمقراطية حول قرار رفع علم النقط العربي عن الامبريالية الأميركية

إن قرار رفع علم النقط عن الولايات المتحدة يمثل طعنة قاسية للنضال العربي التحرري، وخدمة مجانية للإمبريالية الأميركية التي تحضن العدو الصهيوني وتقدم اطماعه الاستعمارية الاستيطانية التوسعية في المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بـمد حرب حزيران ١٩٦٧ وقد جاء قرار رفع علم النقط العربي في الوقت الذي كان على الدول العربية — ناضل ضد قرار رفع العلم ، كما نجح بحرارة الإعلان الليبي برفض التقييد بقرار وزراء النفط والاصرار على بقاء علم النقط الليبي عن الامبريالية الأميركية وعدم زيادة الانتاج .

إننا واثقون بأن جماهير امنا العربية لن تفهموا الاعاءات المصرية — السعودية الزائفة عن حدوث تغيرات في السياسة الاميركية تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة. كما إننا واثقون أن ثورتنا وشعبنا وجماهير امنا العربية ستتابع الصراع ضد العدو الصهيوني وحليفه الامبريالية الاميركية، ولن تسمح للسياسة المصرية — السعودية الاستمراري في التلاعب ببعض شعبنا وامنا والاستمرار في التراجعات واستمرار الحل الامريكي الاستسلامي وضع شعبية التوسع لدى العدو الصهيوني ومصادرة حق شعبنا في متابعة حرب التحرير وحقه في وطنه وتقرير مصيره بنفسه على أرض وطنه .

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وعلى اثر هذا التصاعد في النشاط الجهازي، سارعت قوات الاحتلال ، الر تتخذ عدة اجراءات قمعية بحق شعبنا كمن أبرزها ، غرض حظر التجول على عدد من قرى منطقتي نابلس وجنين ، خلال الأسبوع الماضي . فقد تم الحظر على قرينتي سيلة الظهر ، والنفقوية في منطقة جنين، ومنع الاعالي في هاتين القرينتين من المغادرة نهائيا.

توضيح حول حديث الرفيق نايف حواتمة

لم تسمح ظروف طباعة هذا العدد بنشر النص الحرفي والكامل لحديث الرفيق نايف حواتمة الأمين العام للجهة الديمقراطية إلى مراسل صحيفة «واشنطن بوست» ، والذي نشرته صحيفة «الديليوت أرونسوت» .

وكان الرفيق حواتمة قد أجاب على سؤال وجهته له وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) حول ما لبسات نشر هذا الحديث ، فأجاب : « لقد أجريت فعلا مقابلة مع الصحفي الأميركي اليساري بول جاكوبس مراسل «واشنطن بوست» ، ونشر هذا الحديث في الصحيفة المذكورة وعدد من الصحف الأوروبية الأخرى . وقامت إحدى الصحف الصهيونية بنشر نص المقابلة نقلا عن الصحيفة الأميركية مما أثار التباسا وتضمن تحريفا مقصودا . . . وستنشر «الحرة» نص الحديث في العدد القادم .

في نكري معركة الكرامة المحيدة عندما حطمت البنادق الفلسطينية عجيبة الصهانية بعد حذريران في الوقت الذي لم يكن هناك فيه من يتحدث عن اسلحة متطورة، دفاعية أو هجومية، وفي الوقت الذي كانت فيه مجموعات المقاتلين الفلسطينيين في بداية تكوينها وامتلاكها لاسلحة القتال الفردية والمادية اخترقت قوات الصهانية نهر الأردن ضمن «حيلة تايديبة» للقضاء على كل احتمالات نمو هذه القوة واتساع نفوذها الجهازي . وواجه الثوار البواسل بأعدادهم البسيطة وأسلحتهم المتخلفة والتقدمة طوابير الدبابات وصفوف الجنود الذين اقتحموا قرية الكرامة . وواجهت الرشاشات الفلسطينية عمليات اتزال المظليين على التلال . . . ونزل الدم الفلسطيني غزيرا على أرض الكرامة في وقت كانت فيه كل الأبواق المعادية تبشر بالاستسلام وتنتشر على أوسع نطاق نظرياتنا العنصرية والرجعية حول « تخلف المقاتل العربي » وعدم قدرته على مواجهة الاسطورة الصهونية .

في الكرامة . . بدأت الاسطورة تسقط، ولاول مرة في التاريخ العربي المعاصر كان الذين يتركون دباباتهم وراءهم ليهربوا هم جنود العدو . ولاول مرة ذاق العدو طعم الهزيمة بسبب الاصرار والصمود الفلسطيني . . . امام التحدي الذي لا يعرف سوى تقديس تراب الوطن والدفاع عنه . هو طريقها نحو اركاع المحتلين الصهانية . . . ومنذ الكرامة تدفقت الآلاف وراء الألف لتسرد عار هزيمة حزيران، وتؤكد أن شعبا مسلحا منظما لا يمكن قهره ولا يمكن رده عن تحقيق اهدافه التحررية الوطنية . . .

بعد الكرامة . . امتد الحريق الثوري حتى يشمل كل الأرض الفلسطينية، وريخت جذور الثورة الفلسطينية عميقة في الأرض . . . عميقة بين صفوف عشرات الآلاف من شعبها على الطريق الطويل نحو التمسر . . . المجد لذكرى الكرامة . . . عندما عبر الثوار الفلسطينيون نحو الاتحام بشعبهم، وعندما عبر الشعب بوابة التحرير .

الحرية صفحة ١٢

حلال اعتقال واحكام بالسجن هذا وواصل العدو حملات اعتقاله للمواطنين في عدد من مدن الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، فعلى اثر اكتشاف مستودع للأسلحة في قريتي بيت فوريك، شرقي نابلس، وسريش شماليها، جرى اعتقال العشرات من المواطنين ، حيث تم الانعاج عن بعضهم، فيما بقي عشرة منهم رهن التحقيق والاستجواب . كما وجرت اعتقالات مماثلة في مدينة غزة تبعتها احكام بالسجن على عدد من المواطنين تراوحت بين ١-١٧ سنة. وكانت التهم الموجهة للمواطنين المعتقلين تناول : تحضر مواد ناسفة ، القيام بعمليات مسلحة، ووضع مواد منجرة قرب مكاتب الممثل الاسرائيلية ، والالتقاء إلى المقاومة الفلسطينية ، واقتناء الاسلحة ، وانهابات اخرى منها اتهام مواطنين بمحاولة اختطاف احد ضباط العدو. المعتقلون يواصلون اضرابهم

هذا، وكان المعتقلون الفلسطينيون في سجون العدو قد اعلموا اضرابهم منذ شهر تقريبا، وقد شمل الاضراب مختلف السجون الاسرائيلية، وابرزها ، سجون نابلس وبئر السبع وعسقلان ، احتجاجا على سوء المعاملة ، التي يلقونها ، وقلة العناية الطبية بهم. مما أدى إلى تنامي حركة الاحتجاج في اوساط المواطنين فقد بعثت المنظمات النسائية والاجتماعية ، ورؤساء البلديات وذوو المعتقلين، بذكر احتجاج إلى الحاكم العسكري في الضفة الغربية وقد جاء فيها : « اننا نحتج بشدة ، ونشهد العالم على الانسانية التي عوملت بها على أبواب السجون ، حين رفضت السلطات السماح لنا ولزود الهيئات الانسانية والامهات بمقابلة السجناء ، واننا نطالب وباصرار بالتحقيق الثوري ، واطلاق سراح المعتقلين والسماح للسجون من جرائم وتصف وأسطهاد. هذا وكان عدد من الأطباء والمهندسين والطلبة والوجوه الوطنية وذوي المعتقلين قد بعثوا بذكره مماثلة إلى الحاكم العسكري في الأسبوع الماضي .

الحرية صفحة ١٢

رئيس ولاية جبليور في الهند يبرق للجهة الديمقراطية مهنياً بعيد تأسيسها

وصلت مؤخرا البرقيات التالية من الخارج الى المكتب السياسي للجهة الديمقراطية بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجهة برقية منظمة الجهة في يوغسلافيا الرقيق الامين العام المكتب السياسي الرفاق - المكتب السياسي يسر مناضلو الجهة الديمقراطية في يوغسلافيا ان يرسلوا لكم باحر التهاني الفعالية بمناسبة عيد جهتنا الخامس ، مجددين المزم والتصميم على النضال تحت راية جهتنا من اجل حق شعبنا في تقرير مصره على ارضه وبفسه واقامة سلطنته الوطنية كخطوة على طريق ههنا الاسرائيلي.

برقية منظمة الجهة في المغرب

الرفاق المكتب السياسي

تحياتنا وتهانينا الحارة بمناسبة العيد الخامس لجهتنا ، والى الامام على طريق اقامة السلطة الوطنية المستقلة .

برقية من رئيس ولاية جبليورالهند

المكتب السياسي للجهة الديمقراطية للشعبية لتحرير فلسطين

تهانينا الحارة بالعيد الخامس للجهة الديمقراطية لتقديمها نيابة عن جميع الحبين للسلام ، تمنى لكم النجاح .

الرقيق حواتمه

الرفاق المكتب السياسي ، الرفاق المقاتلون

بناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجهة الديمقراطية الشعبية ننقل من الرفاق باحر التهاني لتابعة النضال مع الجماهير على درب التحرير ونعلن تاييدنا لخطبة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ... نطيسق المشروع الامريكي- الصهيوني- الهاشمي، عاشت السلطة الوطنية الفلسطينية وعاشت فلسطين حرة عربية .

الطلبة التقدميون التونسيون -

والعمل على تحقيقها وحرصت على مشاركة اتحاد العمال ورابطة المهن الطبية في جميع الاتصالات التي تمت من اجل وحدة الهدف ونوصلنا الى النتائج المبدئية التالية :

اولا : التزام وكالة الفوت بدفع الحد الأدنى للاجور وقيمه ٢٧٥ ل.ل. اعتبارا من تاريخه لجميع العاملين في الوكالة مضافا اليها الزيادات السنوية .

ثانيا : رفع معاش العائلة الى ٩٠ ل.ل. اعتبارا من ١٩٧٥ .

ثالثا : فتح سقف الزيادات السنوية .

رابعا : انتهاء دوام النصف نهار لعاملات النظافة واعطائهم الحد الأدنى للاجور .

خامسا : تشكيل لجنة متابعة من السيد يريو نائب المفوض العام للوكالة في الشرق الاوسط والاخ زيد وهب- ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين وممثلين عن رابطة المهن الطبية باشراف اللجنة السياسية

رئيس الجمعية قادري اختار الاهي .

برقية من الطلبة العرب في ريكا - يوغسلافيا

الرقيق الامين العام للجهة الديمقراطية .

نحن الطلبة العرب المهاجرون في ريكا- جمهورية يوغسلافيا الفدرالية الاشتراكية ، نتقدم لكم بتحياتنا وتهانينا الثورية بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس جهتكم المناضلة ، راجين لشعبنا ولثورتنا مزيدا من التقدم على نجاح .

نجاح .

نقابة المهن الطبية الفلسطينية تنتزع عددا من مطالبها

صدر الاتحاد العام لعمال فلسطين (فرع لبنان) بيانا حول اضراب عمال المهن الطبية الفلسطينية جاء فيه :

بها الاخوة العمال في لبنان

كلمكم تطمون ولكم ناضلتم وتناضلون متعاونين متضامنين مع الاخوة عمال الخدمات الطبية في وكالة الفوت وغيرها في لبنان والذين بدأوا اضرابهم واعتصامهم في مكاتب الوكالة منذ ٢٤-١٩٧٤ حتى يوم ٢١-٢-٧٤ من اجل تحقيق مطالبهم العادلة والتي هيمنت وكالة الفوت من خلال كبح موظفيها على هدر هذه المطالب وطيسها وقد تم الاتحاد العام لعمال فلسطين - فرع لبنان بكل امكاناته الى جانب الاخوة المتصمين مبينين روابطنا وقواعدنا لدعم هذه المطالب وكان للجنة السياسية العليا دورا مشرفا كما عرضناها دائما الى جانب الاخوة المتصمين ووسطت جميع الوسائل لتدعيم هذه المطالب

النضال من اجل دحر الاحتلال ونمطيل مشاريع النظام الملكي المعيل ومن اجل حق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية حافزا تضاليا جديدا يشد من عزيمتنا للعمل تحت راية الجهة .

كما وجهت لجان الشعبية الديمقراطية في المانيا الغربية البرقية التالية للرقيق الامين العام والرفاق في المكتب السياسي : نوجه اصدق التحيات الرفاقية بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجهة الديمقراطية وكنا فخر واعتزاز بالدور العظيم الرائد الذي تلعبه في الحركة الوطنية الفلسطينية. اننا نقف صفا واحدا مع الجهة الديمقراطية في نضالها من اجل حقوق شعبنا الوطنية في هذه الرحلة .

منظمة الجهة في المانيا الاتحادية

تقيم عدة مهرجانات بالمناسبة تحت رعاية قيادة القطعة اقام الرفاق في المانيا الاتحادية عدة مهرجانات خاصة بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجهة . وقد اقام الرفاق مهرجانات في كولون ودامستاد ومهرجانا مركزيا في فرانكفورت حضره الرقيق امين المنظمة وبعض الرفاق القيادين. وفي المهرجان القى الرقيق امين المنظمة كلمة تحدث فيها عن تاريخ نضالات الجهة وعن صحة سياستها الوطنية والثورية الهادفة الى قيادة شعبنا نحو الظفر ، ودعا الرقيق امين المنظمة جميع الرفاق الماضلين الى مزيد من النضال في اوساط العمال الفلسطينيين والجالية الفلسطينية والعربية في المانيا الاتحادية وتقدمهم للدفاع عن السياسة الصائبة للجهة، والهادفة الى دحر المشاريع الامريكية - الصهيونية - الهاشمية والى تمكين شعبنا من تقرير مصره واقامة سلطته الوطنية كخطوة اساسية على طريق الحرب الشعبية الطويلة الامد ضدالغزاة والمعتدين الاسرائيليين .

وقد وجه الرفاق البرقية التالية الى الرقيق الامين العام والرفاق في المكتب السياسي :

رفاقنا الاعزاء :

بناسبة الذكرى الخامسة الجيدة لتأسيس جهتنا العظيمة، رائدة نضالات شعبنا والطبعة الثورية لحركة الجماهيرية ، نتقدم منظمة الجهة في المانيا الاتحادية باحر التحيات الرفاقية الى الرفاق قيادة الجهة وجميع مقاتليها الاطال والماضلين في صفوفها. اننا في منظمة المانيا الاتحادية نرى في المهمات الراهنة لهذه الرحلة من ثورتنا الوطنية، كما حددتها جهتنا العظيمة في

العمل على تحقيقها وحرصت على مشاركة اتحاد العمال ورابطة المهن الطبية في جميع الاتصالات التي تمت من اجل وحدة الهدف ونوصلنا الى النتائج المبدئية التالية :

اولا : التزام وكالة الفوت بدفع الحد الأدنى للاجور وقيمه ٢٧٥ ل.ل. اعتبارا من تاريخه لجميع العاملين في الوكالة مضافا اليها الزيادات السنوية .

ثانيا : رفع معاش العائلة الى ٩٠ ل.ل. اعتبارا من ١٩٧٥ .

ثالثا : فتح سقف الزيادات السنوية .

رابعا : انتهاء دوام النصف نهار لعاملات النظافة واعطائهم الحد الأدنى للاجور .

خامسا : تشكيل لجنة متابعة من السيد يريو نائب المفوض العام للوكالة في الشرق الاوسط والاخ زيد وهب- ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين وممثلين عن رابطة المهن الطبية باشراف اللجنة السياسية

نضال عمال الحمضيات الفلسطينيين في صيدا وصور

حصل عمال قطاف الحمضيات الفلسطينيون في منطقة الجنوب (صيда وصور) على زيادة في اجورهم مقدارها ٢٥٠ ل.ل. واصبح بذلك اجورهم اليومي الراهن ٨٤٥ ل.ل. بما فيها اجرة المواصلات ، عوضا عن ٧٥٠ ل.ل. السابق . وبذلك انتهت جولة

صدر حديثا عن دار ابن خلدون الجيس والحركة الوطنية مصر ، فيلنهام ، اندونيسيا ، اليابان الصايف ، الكونغو .

التمه ١٠٠٠ ق.ل.

تأليف : مجموعة من الباحثين باشراف الدكتور انور عبد الملك

مجموعات



بمجلدين لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ -
نمن المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (علاصايف البريد)
يرطلب منه اداة المجلة ويرسل بالبريد الجوي او العادي

السفير

صوت الذين لا صوت لهم

ملتزمة بالدفاع عن الحريات الديمقراطية والنضال من اجل القضايا الاجتماعية



منشورات دار ابن خلدون بيروت - ص ١٠٠٠ ب ٩٣٨٠٠
لهااتف : ٥٣٠٨٩٠

صدر حديثا
يوميات المقاومة في اليونان
التمه : ٧٥٠ ق.ل.

التمه : ٣٠٠ ق.ل.

التمه : ٣٠٠ ق.ل.

التمه : ٤٥٠ ق.ل.

التمه : ٣٥٠ ق.ل.

التمه : ٨٠٠ ق.ل.

التمه : ١٧٥ ق.ل.

التمه : ١٥٠ ق.ل.

التمه : ٢٧٥ ق.ل.

التمه : ٥٠٠ ق.ل.

التمه : ٣٥٠ ق.ل.

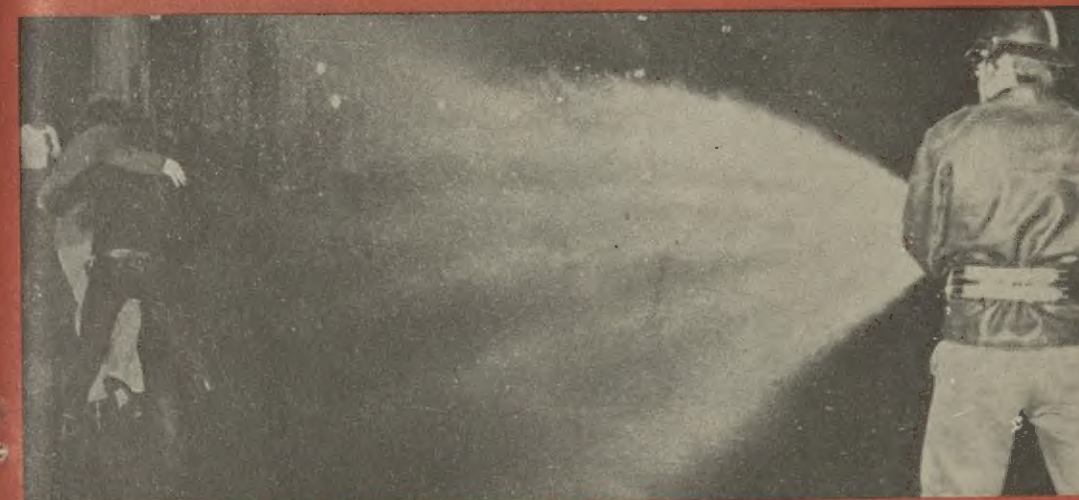
التمه : ٥٠٠ ق.ل.

التمه : ٥٠٠ ق.ل.

فنون القمع



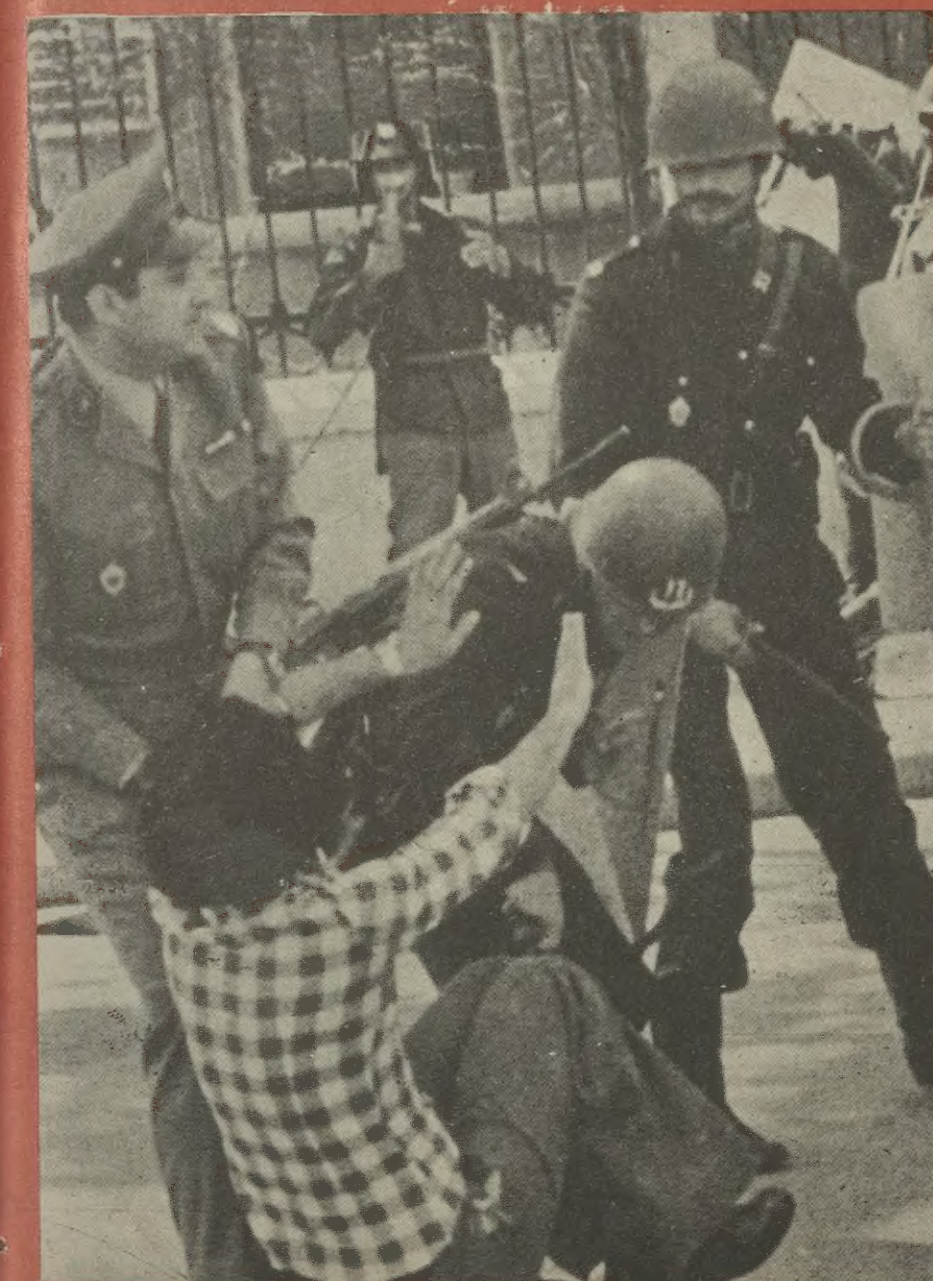
العصا "الناعمة" للطلاب !



رشش المياه الزرقاء .. ولدت طففاً في دورها في السبعين



شمالهم : شرطيان على طالب واحد



الضرب على الرأس والذراع .. ضابط وشرطيان استغفرا طالباً وضربوه حتى .. المستشفى !



التصويب الى اعلى بقنابل الغاز !

نص حديث الرئيس نايف هوائمة
الى الصحفي اليساري
الاميركي بول جاكوبس

الجميع

اسبوعين
سبائين
عربيتين

بيروت ١/٤/١٩٧٤ - العدد ٦٦٤ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ورل .

كل الجهود من أجل إخماع الاضراب العام في ٢ نيسان وضمان استمراره وانتصاره

